



مجلة البحوث المحاسبية

[/https://abj.journals.ekb.eg](https://abj.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الاول

مارس 2024

مدي أفضلية مقياس الأداء البديل غير المتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً
عاماً (Non-GAAP) في التنبؤ والتقييم والاستمرارية مقارنة بمقياس صافي الدخل
دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

الدكتور

محمد عبد السلام الركايبي

Dr/ Mhamed Abd Elsalam Elrakaiby

مدرس بقسم المحاسبة - جامعة دمنهور

المخلص:

إستهدف البحث دراسة واختبار مدى أفضلية مقياس الأداء البديل غير المتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً Non-GAAP عن صافي الدخل ، وذلك من حيث؛ المقدره التقييمية، والمقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية وصافي الدخل المستقبلي، والإستمرارية.

ولتحقيق هدف البحث واختبار فروضه تم إجراء دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات غير المالية المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية في الفترة من عام 2016 إلي عام 2020. وقد بلغت العينة النهائية للدراسة 135 شركة بإجمالي عدد مشاهدات 531 مشاهدة سنوية.

وقد توصلت الدراسة إلي أفضلية مقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل من حيث؛ المقدره التقييمية، والمقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي، والإستمرارية. إلا أن نتائج الدراسة أظهرت أفضلية صافي الدخل عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP من حيث المقدره التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: مقياس الأداء البديل Non-GAAP، صافي الدخل، المقدره التقييمية، المقدره التنبؤية، الإستمرارية.

The extent of the superiority of the alternative performance measure that is not compatible with generally accepted accounting principles (Non-GAAP) in forecasting, evaluation, and continuity compared to the net income measure - evidence from companies listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

The research aimed to study and test the superiority of an alternative performance measure that is not compatible with generally accepted accounting principles (Non-GAAP) over net income, in terms of: Evaluation ability, predictive ability of future operating cash flows, future net income, and continuity.

To achieve the research goal and test its hypotheses, an applied study was conducted on a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange in the period from 2016 to 2020. The final sample of the study amounted to 135 companies, with a total number of 531 annual observations.

The study concluded that the non-GAAP alternative performance measure is superior to net income in terms of: Valuation ability, predictive ability of future net income, and continuity. However, the results of the study showed the superiority of net income over the alternative non-GAAP performance measure in terms of predictive ability of future operating cash flows.

Keywords: Non-GAAP Alternative performance measure, Net income, Evaluative ability, Predictive ability, Continuity.

1- مقدمة البحث

الهدف الرئيسي من إعداد التقارير المالية وفقاً للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB (2018) هو توصيل معلومات مالية حول الشركة التي تعد تقريراً مفيداً للمستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين والدائنين، والأطراف ذات المصلحة، في اتخاذ القرارات بشأن توفير الموارد لها، ويتضمن هذا الهدف إقرار صريح بكل من؛ المقدرة التقييمية⁽¹⁾ value relevance، والدور التعاقدية⁽²⁾ stewardship (Ribeiro et al (2019). وقد أشار محمد (2019) إلى أن منفعة المعلومات المحاسبية تقاس بكل من مقدرتها التقييمية ومدى استمراريتها⁽³⁾ persistence، ومقدرتها التنبؤية⁽⁴⁾ Predictive ability بالنسبة للمستثمرين. ويمكن القول أن الإفصاح الأهم للشركة هو الإفصاح عن أرباحها حيث أنها توفر مقياساً للأداء التشغيلي الحالي والمستقبلي المحتمل للشركة. وهناك عدد كبير من التوثيقات البحثية التي تشير إلى أن معلومات الأرباح تنعكس فوراً في سعر سهم الشركة عند الإعلان عنه (Entwistle et al., 2010)

(1) قدرة الأرقام المحاسبية على تفسير التغييرات في أسعار الأسهم، والتي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الاحصائية بين معلومات التقارير المالية وأسعار أو عوائد الأسهم (Ramli, 2018).
(2) يتمثل الدور التعاقدية في تمكين أصحاب المصلحة من مساءلة الإدارة فيما يخص استخداماتها للموارد من خلال توفير معلومات مفيدة لتقييم تصرفات الإدارة (Hasso, 2013).

(3) عرفت دراسة الحوشي (2018) إستمرارية الأرباح بأنها: المدى الذي يؤدي به الجزء غير المتوقع في سلسلة الأرباح إلى قيام المستثمرين بتعديل توقعاتهم بشأن الأرباح المستقبلية. وبالتالي تنقسم الأرباح غير المتوقعة إلى مكونين وهما؛ مكون مستمر، والذي يؤثر على توقعات الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية. ومكون مؤقت، والذي لا يؤثر على تلك التوقعات.

(4) أشارت دراسة الحوشي (2018) إلى تعريف المقدرة التنبؤية على أنها مصطلح يشير إلى، مقدرة العنصر على التنبؤ بالأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية.

وتنص دراسة (Misund & Osmundsen, 2015) على أن الميزة المهمة للبيانات المالية، وبالأخص صافي الدخل⁽⁵⁾؛ هي التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. ومع ذلك فإن الكثير من المحللين الماليين يفضلون عددًا من مقاييس الأداء البديلة والمقاييس التي تعد وفقًا لمبادئ غير متوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً عن صافي الدخل المعلن. وعلى الأرجح يتم اختيار هذه المقاييس المحاسبية لأنه يُعتقد أنها ذات صلة أكبر بقياس الأداء وخاصة التقييم. ومن ثم قد تكون الحالة أن بعض المقاييس المحاسبية البديلة، والمقاييس غير المتوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً هي في الواقع ذات مقدرة تقييمية أكبر من صافي الدخل، وبالتالي تكون الخيار المفضل لدى المستخدمين.

وقد حدثت زيادة كبيرة في التقارير المتعلقة بمقياس الأداء البديل⁽⁶⁾ غير المتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً Non-GAAP من قبل الشركات المدرجة في أسواق

(5) نتيجة أنشطة وعمليات الشركة خلال فترة زمنية معينة والتي يتم قياسها والإعتراف بها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق (Nishikawa et al (2016); Maria & Camelia (2015)، ويتم الإشارة إلي صافي الدخل المعد وفقاً لمعايير التقرير المالي الدولية IFRS أو المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، في هذه الدراسة بـ "صافي الدخل" أو "مقياس الأداء المعد وفقاً للمعايير المطبقة".

(6) مقياس يتم الإفصاح عنه اختياريًا ويتم حسابه عادةً عن طريق استبعاد بعض العناصر التي تعتبر مؤقتة أو غير متكررة من أرقام الأرباح المعددة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً GAAP (Bansal et al (2013)، ويطلق عليه العديد من المسميات وتختلف باختلاف الدراسات والدول فعلي سبيل المثال؛ أشارت إليه دراسة (Albring et al., 2010) بالأرباح الأساسية core earnings، أرباح الشارع street earnings أو مقياس الأرباح الذي يقدم بواسطة خدمات تتبع المحللين (Bhattacharya (I / B / E / S) (et al., 2003) وذلك في الولايات المتحدة. وأشارت دراسة (Hitz, 2010; Rahman, 2016) بألمانيا وبعض دول الإتحاد الأوروبي الأخرى والولايات المتحدة بالأرباح الشكلية أو الصورية pro forma earnings، كما يطلق عليه الأرباح الرئيسية headline earnings في جنوب أفريقيا (Venter et al., 2014)، أيضاً أطلقت عليه العديد من الدراسات الأرباح المتكررة recurring earnings والأرباح العادية normalized earnings والأرباح قبل العناصر غير المتكررة earnings before one-off items (Sinnewe (Entwistle et al., 2006b; Marques, 2010)، Non-IFRS، باستراليا (et al., 2017)، وقد اعتبرت دراسة (Rahman, 2016)، أن الأرباح قبل بنود معينة مثل الأرباح قبل

الأوراق المالية الأمريكية خلال منتصف عام 1990 (Hitz, 2010) , إن مقاييس الأرباح البديلة تستبعد العناصر الخاصة أو المؤقتة أو غير المتكررة⁽⁷⁾ لتقديم صورة أوضح عن أرباح الشركة المستدامة أو المتكررة (Bhattacharya et al., 2004)، ويساعد إجراء هذه الاستبعايدات المديرين والمحللون المستثمرين على توقع أرباح الشركة المستقبلية بناءً على أرباحها المتكررة الحالية (Entwistle et al., 2010). كما يجادل البعض بأن المقاييس البديلة ضرورية لمساعدة المستثمرين على فهم أداء الشركة بشكل أفضل واتخاذ قرارات استثمار أكثر دقة (IFAC, 2014; CFA UK, 2015). وهناك مجموعة كبيرة من الدراسات بالولايات المتحدة والتي تستكشف القضايا المتعلقة بالإفصاح عن صافي الربح البديل، بما في ذلك؛ ثباتها، ومقدرتها التقييمية، وفائدتها في التنبؤ بالأداء المستقبلي (Bradshaw & Sloan, 2003; Brown & Sivakumar, 2002).

الفوائد والضرائب EBIT، والأرباح قبل الضرائب والفوائد والإهلاك والإستنفاد EBITDA من ضمن الأشكال الشائعة لمقياس الأرباح غير المتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً. وتتشابه معظم هذه المسميات من الناحية المفاهيمية، إلا أنها تختلف فيما بينها في البنود التي يتم استبعاد أثرها من مقياس الأداء التقليدي وصولاً إلى مقياس الأداء البديل. وسيتم الإشارة إلى مقياس الأداء البديل غير المتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في هذه الدراسة بـ "مقياس الاداء البديل Non-GAAP" أو "صافي الربح البديل" أو "المقياس البديل".

(7) يعتمد تحديد مفهوم واضح للبنود غير المتكررة والتي يستبعد أثرها من صافي الدخل المعد وفقاً للمعايير لقياس الربح البديل علي التعرف علي خصائص البنود غير المنتظمة في قائمة الدخل، والتي تتعلق بالإيرادات والمكاسب الأخرى، والمصروفات والخسائر الأخرى والعمليات المتوقعة والبنود الإستثنائية، وهناك بعض المعايير التي يلزم توافرها في البند حتي يتصف بأنه غير متكرر، =وبالتالي يمكن استبعاد أثره من صافي الدخل المعد وفقاً للمعايير وصولاً إلى مقياس الأداء البديل، وتتمثل هذه المعايير في؛ أن يكون العنصر ذا طبيعة غير عادية، و/أو أن يكون العنصر غير متكرر أو نادر الحدوث. أي أن البند غير المتكرر يعبر عن أحداث أو عمليات غير مرتبطة أو تختلف بشكل كبير عن النشاط الأساسي للشركة، ويتصف بأنه ذا طبيعة غير عادية، و/أو أن يكون هذا العنصر غير متكرر أو نادر الحدوث (خليل، 2019).

إلا أن هذه الزيادة الكبيرة في استخدام هذه التقارير قد أعقبتها عدد كبير من حالات إدارة الأرباح⁽⁸⁾ وزيادة استغلال للمستثمرين من قبل المديرين. مما أدى إلي إصدار قانون Sarbanes- Oxley لعام 2002 حيث كلف هيئة تداول الأوراق المالية SEC باتخاذ إجراء تنظيمي فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل، وقد تمثل هذا الاجراء الذي صدر عن SEC في إصدار اللائحة G⁽⁹⁾ والتي أصبحت سارية اعتبارًا من مارس 2003. وتتخذ SEC هذا التفويض وتقدم إرشادات للشركات المدرجة في سوق رأس المال بالولايات المتحدة، على سبيل المثال، من خلال طلب التسويات عن صافي الدخل وصولاً إلى الأرباح البديلة Non-GAAP، ومن خلال حظر التركيز المفرط على المقياس البديل Non-GAAP. وتشير الدلائل الحديثة إلى أن اللائحة G قد حدت إلى حد كبير من تكرار وتركيز الإفصاحات عن مقياس الأداء البديل (Hitz, 2010). إلا إنه وبالإقرار من جانب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بوجود صعوبات تواجه مقياس أداء واحد يلبي هذه الإحتياجات الضرورية والمحتملة (التنبؤ والتقييم) (IASB 2017; 2018b)، فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في معدل قيام الشركات بالإفصاح عن مقياس بديل Non-GAAP، وغالباً ما يتم وصفها باستخدام مصطلحات متعددة مثل؛ "الربح الأساسي underlying profit"، و "الربح النقدي cash profit"، و "الأرباح المتكررة recurring earnings"، وما شابه ذلك (Ribeiro et al., 2019).

(8) تعرف إدارة الأرباح علي أنها سلوك محاسبي يقوم به المديرون لتحقيق أهداف انتهازية، أو لتحسين صورة الشركة أمام طرف ثالث، أو أمام مستخدمي القوائم المالية، وذلك مع عدم الخروج عن المعايير المحاسبية، حيث يستخدم المديرون سلطتهم التقديرية في اختيار السياسات المحاسبية لتحقيق أهدافهم الذاتية، وتضليل مستخدمي القوائم المالية، فيما يتعلق بالأداء الإقتصادي للشركة، أو للتأثير علي التعاقدات التي تعتمد علي الأرقام المحاسبية المنشورة (Goel, 2012).

(9) هي لائحة اصدرتها SEC الأمريكية، والتي تم تدوينها كاستجابة لتوجيهات من الكونجرس الأمريكي بقانون Sarbanes-Oxley (SOX) في 30 يونيو 2002. وتختص اللائحة G بتنظيم القياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP وذلك كما سيتم سرده بالتفصيل لاحقاً.

وقد اهتمت هذه الدراسة بالبحث في مدى أفضلية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل وذلك من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية، وذلك قياساً علي العديد من الدراسات التي بحثت في هذا الشأن (Kolev et al., 2008; Entwistle et al., 2010;) (Albring et al., 2010; Venter et al., 2014; Bond et al., 2017; Leung & Veenman, 2018; Ribeiro et al., 2019;) والتي توصل معظمها إلي أفضلية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل من حيث المقدرة التقييمية (Entwistle et al., 2010;)، والمقدرة التنبؤية (Kolev et al., 2008; Bond et al., 2017; Leung & Veenman, 2018; Ribeiro et al., 2019) (Ribeiro et al., 2019)، والإستمرارية (Bhattacharya et al., 2003; Ribeiro et al., 2019). وقد دعت الحاجة إلي اختبار أفضلية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل من حيث تلك الخصائص في البيئة المصرية حيث وجود ندرة ملحوظة في الدراسات المصرية، بل والعربية التي اهتمت بهذا الأمر وذلك في حدود علم الباحث.

2 - مشكلة البحث

تتخفف فائدة صافي الدخل النهائي (صافي الدخل بعد الضريبة) في اتخاذ القرارات بمرور الوقت وذلك بسبب احتوائه علي عناصر مؤقتة بطبيعتها وغير متكررة تؤدي هذه العناصر إلي تشويش، وعدم يقين في الأرقام المبلغ عنها، وتعيق اتخاذ القرار بسبب حقيقة أنه يجب على المستخدمين استبعاد مكونات الدخل المؤقتة أو غير ذات الصلة (Andrejckik 2017). ومن جانب آخر يؤدي تجنب التدفقات المؤقتة وغير التشغيلية إلي تعزيز القدرة التنبؤية للأرباح المبلغ عنها، وما يترتب على ذلك من فائدتها لأغراض تقييم حقوق الملكية (O'Hanlon & Pope, 1999).

وقد ظهر في العديد من البلدان مثل؛ الولايات المتحدة، ودول الإتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول، مقياس أداء يؤدي إلي معالجة حقيقية لمشكلة البنود المؤقتة التي تظهر بقائمة الدخل، ويتم الإفصاح عنه اختياريًا في معظم هذه الدول، ويتم احتسابه عادةً عن طريق استبعاد بعض العناصر التي تعتبر مؤقتة أو غير متكررة من أرقام الأرباح المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبلاً عاماً (صافي الدخل) (Bansal et al., 2013). ويطلق عليه مقياس

الأداء البديل غير المتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (Non-GAAP). وقد قارنت العديد من الدراسات بين صافي الدخل و مقياس الأداء البديل Non-GAAP من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية. إلا أنه في حدود علم الباحث فإن هناك ندرة في الدراسات التي اهتمت بهذا الأمر في البيئة المصرية. لذلك تتمثل مشكلة هذا البحث في إثارة التساؤل التالي:

- هل يعتبر مقياس الأداء البديل Non-GAAP أفضل من صافي الدخل من حيث المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية وذلك في عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

3- هدف البحث

يهدف هذا البحث إلي دراسة واختبار مدي أفضلية مقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية. وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية.

4- أهمية البحث ودوافعه

تتبع الأهمية الأكاديمية لهذا البحث في وجود ندرة في الدراسات التي اهتمت بالمفاضلة بين المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية لصافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP في البيئة المصرية وذلك في حدود علم الباحث. وبالتالي ستكون هذه الدراسة بمثابة محاولة لتضييق الفجوة البحثية في هذا الإطار، ومساهمة لإثراء الفكر المحاسبي في هذا المجال.

وتتمثل الأهمية العملية لهذا البحث في المفاضلة بين صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP، من حيث عدة خصائص والتي غالباً ما يشار إليها في الكثير من الدراسات كمؤشرات لجودة الأرباح. وبالتالي فإن الدراسة تمثل مساهمة نحو مساعدة المستثمرين الحاليين، والمحتملين، وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية في الحصول علي مقياس قد يكون أكثر دلالة علي أداء الشركات سواء الحالي أو المستقبلي، من خلال مدي مقدرة التقييمية،

والتنبؤية، ومدى استمراريته. وبالتالي إمكانية الإعتماد عليه في التقييم الحالي والمستقبلي للأداء، واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها تضيق فجوة البحوث العربية، وخاصة المصرية في هذا المجال من خلال دراسة مدى أفضلية مقياس الأداء البديل غير المتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في التنبؤ والتقييم والاستمرارية مقارنة بمقياس صافي الربح من خلال التطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

5- حدود البحث

يقنصر البحث علي المفاضلة بين صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP، وذلك من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية. وبذلك يخرج عن نطاق الدراسة، إختبار العديد من الخصائص الأخرى لجودة الأرباح (مثل؛ الوقتية، والتحفز، وتمهيد الأرباح، والإستحقاقات)، ويخرج عن نطاق البحث أيضا مدي إستجابة المستثمرين، وكذلك اختبار تلك الخصائص لمقاييس بديلة أخرى غير متوافقة مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (مثل مقاييس الأرباح قبل بنود معينة Earnings before ومنها؛ الأرباح قبل الفوائد EBI، والأرباح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)، والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإستهلاك والاستنفاد (EBITDA)، وأرباح الشارع (مقياس الأداء الذي تقدمه خدمات المحللين بالولايات المتحدة (I/B/E/S))، ويخرج عن نطاق البحث أيضاً الشركات ذات الطبيعة المالية والمقيدة أو غير المقيدة بالبورصة المصرية نظراً لطبيعتها الخاصة.

6- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وفي ضوء حدوده سوف يستكمل الباحث خطوات البحث علي النحو التالي:

1/6 تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الأول

2/6 تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التنبؤية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الثاني بفرعية

3/6 تحليل الدراسات الخاصة بالإستمرارية لصافي الربح البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الثالث

4/6 منهجية البحث

5/6 نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

1/6 تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الأول

1/1/6 تحليل الدراسات التي تناولت صافي الدخل

1/1/1/6 مفهوم صافي الدخل

تم تعريف صافي الدخل علي أنه: "نتيجة أنشطة وعمليات الشركة خلال فترة زمنية معينة والتي يتم قياسها والإعتراف بها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق" نويجي (2019ص 47). كما تم تعريفه أيضاً علي أنه: "الدخل الناتج من العمليات المستمرة، والمتكررة، والدخل من البنود غير العادية" أبو طالب (2016 ص 45).

و تم تعريف صافي الدخل من حيث طريقة قياسه كما أشارت إليه دراسة نويجي (2019) علي أنه يمكن احتسابه من خلال مدخلين وهما؛ مدخل الميزانية، والذي يطلق عليه مدخل المحافظة علي رأس المال Capital Maintenance Approach، ومدخل الإيرادات والمصروفات، والذي يعرف بمدخل العمليات Transaction Approach. وفقاً لمدخل الميزانية، فإن الدخل هو "القيمة المتبقية من التغير في صافي الأصول وذلك بعد استبعاد عمليات الزيادة أو إضافة التخفيض في رأس المال، وعمليات توزيع الأرباح علي المساهمين". أما مدخل العمليات، فيرتكز علي التطبيق السليم لمبدأ المقابلة، حيث يتحدد صافي الدخل وفقاً لهذا المدخل من خلال إحتساب الفرق بين الإيرادات والمكاسب من ناحية، والمصروفات والخسائر من ناحية أخرى نويجي (2019 ص 47). ويركز مدخل العمليات علي نتائج العمليات، والأنشطة التي حدثت خلال الفترة أكثر من التركيز علي التغيرات في قيمة الأصول والإلتزامات (أبو طالب، 2016).

واستخدم في الممارسة العملية مفهومين أساسيين لقياس صافي الدخل محاسبيا وهما؛ الدخل التشغيلي الجاري أو الفائض غير النظيف Current Operating Or Dirty Surplus، ومفهوم الدخل الشامل أو الفائض النظيف All-inclusive Or Clean Surplus. وطبقا لمفهوم الفائض غير النظيف، فإن الدخل لايشتمل إلا علي العناصر التي تعتبر عادية، ومتكررة، والتي تتعلق بنشاط الفترة الجارية، وعلي هذا الأساس فإن أي عناصر غير عادية أو غير متكررة الحدوث أو تتعلق بنشاط الشركة في فترات أخرى يتم استبعادها عند تحديد صافي الدخل من العمليات الجارية للفترة الحالية. حيث باستبعاد العناصر غير المتكررة أو التي لاينتظر تكرار حدوثها في المستقبل يكون الدخل أكثر فائدة في مجال المقارنات بين الفترات والشركات المختلفة. أما في ظل مفهوم الدخل الشامل⁽¹⁰⁾ فيجب أن يتضمن الدخل أثر كافة العمليات والأحداث التي تمت خلال الفترة باستثناء أثر العمليات الرأسمالية مع أصحاب رأس المال بوصفهم ملاكاً للشركة (نويجي، 2019). وقد تم تطبيق مفهوم الدخل الشامل في مصر بموجب قرار وزير الإستثمار رقم (110) لسنة 2015، والتي تناولت في معيار (عرض القوائم المالية)؛ مفهوم الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر، وطريقة التقرير عن الدخل الشامل. وبالتالي أصبحت الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية مطالبة بالتقرير عن الدخل الشامل، وبنود الدخل الشامل الآخر من خلال إعداد

(10) إتفقت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية SFAC رقم (6)، ومعيار المحاسبة المالية SFAS رقم (130)، ومعيار المحاسبة الدولي المعدل IAS رقم (1) ، ومعيار المحاسبة المصري رقم (1) المعدل لسنة 2015 علي تعريف الدخل الشامل بأنه "التغير في حقوق ملكية الشركة خلال الفترة، والنتائج عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى من مصادر بخلاف الملاك"، وبالتالي يتضمن الشامل جميع التغيرات في حقوق الملكية خلال الفترة باستثناء تلك التغيرات الناتجة عن الإستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات لهم. ويتكون الدخل الشامل من مكونين وهما؛ صافي الدخل، الدخل الشامل الأخر. ووفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (1) فإن الدخل الشامل الآخر يتضمن العناصر التالية؛ إعادة قياس نظم المزايا المحددة، والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، والمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، والجزء الفعال من المكاسب والخسائر علي أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي الحوشي (2018).

قائمة منفصلة للدخل الشامل تضاف إلى القوائم المالية الأساسية التي تقوم الشركات بنشرها وذلك بدءاً من السنة المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من يناير سنة 2016 (الحوشي، 2018).

2/1/1/6 الإفصاح عن صافي الدخل

يتم الإفصاح عن رقم صافي الدخل كآخر رقم في قائمة الدخل المعدة وفقاً للمعايير المطبقة، وذلك بعد خصم الضريبة علي الدخل، والذي يتم التعبير عنه بربح السنة. وتعد قائمة الدخل وفقاً للنظام المحاسبي الموحد كما هو موضح بمعيار المحاسبة المصري رقم (1) (عرض القوائم المالية).

كما نص معيار المحاسبة المصري الأول في الفقرة رقم (82) علي أنه من ضمن البنود التي يجب عرضها في قائمة الدخل علي سبيل المثال لا الحصر؛ المكاسب والخسائر الناشئة عن إلغاء الإعتراف بالأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة، وأي مكسب أو خسارة ينتج عن الفرق بين التكلفة المستهلكة السابقة للأصل المالي وقيمه العادلة في تاريخ إعادة التوبيب إذا تم إعادة توبيب أصل مالي خارج فئة القياس بالتكلفة المستهلكة بحيث يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (كما هو معروف في معيار المحاسبة المصري رقم 47)، وأي مكسب أو خسارة متراكمة تم الإعتراف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر، وتم إعادة توبيبها إلي الأرباح أو الخسائر عند إعادة توبيب أصل مالي خارج فئة القياس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بحيث يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ومبلغ واحد يمثل العمليات غير المستمرة.

من العرض السابق يمكن للباحث القول بأنه علي الرغم من أهمية رقم صافي الدخل كمقياس لأداء الشركات الحالي إلا أن هذه الأهمية تتخفف في مجال التنبؤ بالأداء المستقبلي وذلك بسبب احتواء رقم صافي الدخل علي العديد من العناصر التي قد لا تتكرر إلي حد كبير في المستقبل، ولا ترتبط بالنشاط الأساسي للشركات مثل؛ إضمحلال قيمة الأصول، الأرباح/ الخسائر الرأسمالية، ونتائج إعادة تقييم العملات، وأرباح / خسائر الاندماج أو الإستحواذ، وغيرها من العناصر غير المتكررة بطبيعتها. فعلي الرغم من الأهمية النسبية لمعظم هذه

العناصر بالنسبة لرقم صافي الدخل إلا أن اتصافها بأنها غير متكررة بطبيعتها يقلل من مستوى إستمرارية رقم صافي الدخل ككل، وانخفاض قدرته التنبؤية بالأداء المستقبلي للشركات.

2/1/6 تحليل الدراسات التي تناولت مقياس الأداء البديل Non-GAAP

بدأ الإهتمام بمقياس الأداء البديل في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1987 إلا أنه لم تكن هناك قواعد منظمة لقياسه والإفصاح عنه. وقد تزايد اهتمام الجهات التنظيمية والمهنية في الولايات المتحدة ودول أخرى وذلك بإصدار قواعد منظمة لمقياس الأداء البديل. وقد تزايد اهتمام الباحثين باختبار مدى توفير ذلك المقياس لمعلومات إضافية بشأن أداء الشركة؛ حيث تعتبر تلك المعلومات الإضافية بشأن الطبيعة المتكررة وغير المتكررة للعناصر المكونة للأداء مفيدة في فهم الأداء التشغيلي الأساسي للأعمال، ومساعدة أصحاب المصالح وخاصة المستثمرين في فهم التغيرات في الأعمال وتأثيرها في المستقبل، فضلاً عن جعل مراقبة الإدارة لأعمال الشركات أكثر شفافية (PWC,2014).

وقد أوضح (Laurion 2020) أن مديري الشركات الذين يبلغون عن مقياس الأداء البديل عموماً ينظرون إليه على أنه المقياس الأساسي للأداء المالي مما يقلل من اهتمام المستخدمين بالأرباح المعدة وفقاً للمعايير المطبقة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الحقيقية والخيارات المحاسبية. لذلك زاد الإعتماد علي مقياس الأداء البديل في الآونة الاخيرة. فعلي سبيل المثال؛ وفقاً لبيانات البحث الصادرة عن Audit Analytics لعام 2015 فإن أكثر من 88% من الشركات في مؤشر استاندارد آند بورز 500 (S & P 500) تستخدم مقاييس بديلة، وأن 82% من هذه الشركات التي تستخدم هذه المقاييس تتجه إلى قياس الأداء بشكل أفضل. كما توصلت دراسة نشرتها FactSet إلى أن 67% من الشركات في مؤشر Dow Jones الصناعي تقدم أرباحاً بديلة لكل سهم (Dang, 2017). أيضاً فقد أشارت KPMG في تقريرها عن 30 شركة بمؤشر ASX 200، أن 86% من الشركات التي تمت مراجعتها تفصح عن مقياس واحد على الأقل من المقاييس البديلة، وأن أداء 69% من هذه الشركات التي أفصحت عن المقياس البديل لعام 2015 يعتبر أفضل من صافي الدخل. ومع

ذلك بالنسبة للشركات نفسها لم يكن المقياس البديل لعام 2014 أعلى دائماً من صافي الدخل مما يشير إلى أن طبيعة التعديل الذي تستخدمه الشركات ليست منحازة لتقديم نتيجة أفضل بشكل مستمر من صافي الدخل (KPMG, 2016).

وظهر أيضاً في العديد من البلدان الإفصاح عن مقياس الأداء البديل حيث يُعتبر بصفة عامة إفصاحاً إختيارياً أيضاً في البلدان التي تتبنى تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (Hitz (2010); Isidro & Marques (2013). حيث أنه لا يوجد معيار موحد لقياس أو الإفصاح عن المقاييس البديلة عبر البلدان. ففي بعض البلدان مثل؛ الولايات المتحدة، وأستراليا تكون عمليات الإفصاح عن هذه المقاييس إختيارية، ومنظمة، كما يتعين على الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بأوروبا والتي تخضع لمراقبة هيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية (ESMA) النظر في مجموعة من التوصيات المتعلقة بالإفصاح عن المقاييس البديلة (Marques, 2017). ومن ناحية أخرى جعلت جنوب إفريقيا عمليات الإفصاح عن مقياس الأداء البديل هذه إلزامية (Venter et al., 2014; Marques, 2017)، كما يوجد جدول تفصيلي من العناصر المحددة التي يتم استبعادها من صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل، كما أن عرض المقياس يخضع للمراجعة الإلزامية (Venter et al., 2014).

مما سبق يخلص الباحث إلي أن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل يوصل معلومات ذات فائدة هامة للمستخدمين، ويدعم هذا الإعتقاد؛ الإستخدام المتزايد لهذا المقياس عبر الكثير من الدول، وما توصلت إليه الكثير من الدراسات من زيادة قدرته علي تقييم أداء الشركات (Entwistle et al., 2010; Albring et al., 2010; Venter et al., 2014; Ribeiro et al., 2019) ، ومقدرته التنبؤية (Kolev et al., 2008; Bond et al., 2017; Leung et al., 2019) ، واستمراريته (Bhattacharya et al., 2018; Veenman, 2018; Ribeiro et al., 2019) ، عن صافي الدخل المعد وفقاً للمعايير المطبقة. إلا أن هذه الفوائد المتعددة تظل مرهونة بالعديد من الإجراءات التنظيمية مثل؛ الإلتزام بشكل محدد للإفصاح عن المقياس البديل، والإلتزام بمجموعة محددة من العناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلي المقياس البديل، وخضوع المقياس والتسوية بينه وبين صافي

الدخل للمراجعة الإلزامية. وهو ما يشابه الوضع في جنوب إفريقيا فيما يخص مقياس الأداء البديل Non-GAAP، حيث أن القياس والإفصاح عن المقياس البديل هو الأكثر تنظيمًا بين الدول، وذلك في حدود علم الباحث. حيث يتميز بعدة خصائص وهي؛ أن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل إلزاميًا للشركات المقيدة ببورصة جوهانسبرج، كما أن العناصر التي يستبعد أثرها من مقياس الأداء التقليدي وصولاً لمقياس الأداء البديل محددة وملزمة، أيضاً فإن التسويات التي تتم علي مقياس الأداء التقليدي وصولاً لمقياس الأداء البديل تخضع للمراجعة.

1/2/1/6 مفهوم مقياس الأداء البديل Non-GAAP

تم تعريف مقياس الأداء البديل Non-GAAP وفقاً للقاعدة رقم 101(1)(a) من اللائحة G والبند رقم 10(2)(e)، هيئة تداول الأوراق المالية SEC، علي أنه مقياس رقمي للأداء المالي التاريخي أو المستقبلي للشركة، أو المركز المالي، أو التدفقات النقدية والذي يعمل علي استبعاد المبالغ التي يتم تضمينها في مقياس GAAP بقائمة الدخل، أو الميزانية العمومية، أو قائمة التدفقات النقدية، أو يعمل علي تضمين المبالغ التي يتم استبعادها من مقياس GAAP (SEC, 2003). وقد اتفق أيضاً مع هذا التعريف إدارة بورصة الأوراق المالية الكندية (CSA, 2003) Canadian Securities Administrators.

وعرفته المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية **The International Organization of Securities Commission (IOSCO)** بأنه مقياس يتم اشتقاقه من رقم صافي دخل الشركة المحدد وفقاً لمبادئ GAAP، أو من رقم إجمالي آخر في بيان الربح والخسارة، ولكن مع تعديلات لتضمين أو استبعاد عناصر معينة (IOSCO, 2002).

كما عرفته هيئة الأوراق المالية والإستثمارات الأسترالية **Australian Securities and Investments Commission (ASIC)** علي أنه المعلومات المالية التي يتم تقديمها بخلاف ما يتم تقديمه وفقاً لجميع المعايير المحاسبية ذات الصلة (ASIC, 2011). ووفقاً لما نشره معهد المحاسبين القانونيين بجنوب أفريقيا SAICA في التحديث المنشور في يناير 2021 عرف المقياس البديل بأنه رقم أرباح إضافي يسمح به معيار

المحاسبة الدولي IAS رقم (33). حيث تتمثل نقطة البداية في رقم الأرباح المعد وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) وذلك باستثناء عمليات إعادة القياس⁽¹¹⁾ القابلة للتحديد بشكل منفصل، وصافي الضرائب ذات الصلة (الحالية والمؤجلة)، والحقوق غير المسيطرة ذات الصلة، بخلاف عمليات إعادة القياسات المدرجة على وجه التحديد في رقم صافي الربح البديل (SAICA, 2021).

وعرفته دراسة (Bhattacharya et al (2003) بأنه أرباح GAAP التي يتم تسويتها بالعناصر التي تعتبرها الإدارة غير عادية أو غير متكررة.

وقد عرفته عدة دراسات أخرى على أنه مقياس للأرباح يعمل على تعديل صافي الدخل وفقاً لمعايير مثل الإستمرارية، أو الإقتراب من النقد، للوصول إلى مقياس أكثر تمثيلاً للأرباح المتكررة، أو النقدية، ويتم الإفصاح عنه اختياريًا، ولا يخضع للمراجعة الإلزامية (Mulford & Comiskey, 2002; Phillips et al., 2002; Schiff & Schiff, 2003).

كما أشارت إليه دراسة (Bansal et al (2013) بأنه مقياس يتم الإفصاح عنه اختياريًا، ويتم حسابه عادةً عن طريق استبعاد بعض العناصر التي تعتبر مؤقتة، أو غير متكررة من أرقام الأرباح المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

وذكرت دراسة (Parrino (2016 أن السمة الرئيسية للمقاييس البديلة هي إستبعاد النفقات غير المتكررة، ومبالغ البيانات المالية الأخرى المعدلة (بالقيمة العادلة) بشكل شائع، والمصروفات غير النقدية (مثل الأهلاك، والاستنفاد) من رقم صافي الدخل وبالتالي فإنه يوضح الأعمال الأساسية أو الأداء الأساسي للشركة.

011 إعادة القياس هي المبلغ المعترف به في الربح أو الخسارة المتعلق بأي تغيير (سواء محقق أو غير محقق) في القيمة الدفترية للأصل، أو الالتزام الذي نشأ بعد الاعتراف المبدئي لهذا الأصل أو الإلتزام. ويمكن الاعتراف بإعادة القياس في الربح أو الخسارة إما عند حدوث إعادة القياس أو لاحقاً، وتحدث هذه الحالة الأخيرة، عندما يتم تسجيل عمليات إعادة القياس مبدئياً في الدخل الشامل الآخر (وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات الصلة)، وإدراجها لاحقاً في الربح أو الخسارة أو إعادة تصنيفها. على سبيل المثال ، مكاسب أو خسائر تحويل العملات الأجنبية، بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية- (SAICA, 2021).

كما عرفته دراسة Mulford & Pfeffer (2016) بأنه مقياس يتم تعديله باستبعاد العناصر التي تراها الإدارة على أنها غير متكرره، أو لا تمثل أداء الشركة الأساسي للفترة. كما أشارت إليه دراسة Black et al (2018) بأنه عبارة عن إفصاح إختياري يسمح للمديرين بالكشف عن مقاييس الأداء الخاصة بهم، والمستمدة من المعايير المعدة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

وعرفته دراسة Gaber et al (2020) علي أنه مقياس يتم بموجبه إعادة حساب للمعلومات التي تم الإبلاغ عنها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، والتي إما تتضمن معلومات معينة لا يتم تضمينها عادةً في قواعد GAAP الخاصة بـ PCAOB، أو بدلاً من ذلك يعمل المقياس علي استبعاد معلومات معينة مدرجة عادةً ضمن قواعد GAAP الخاصة بـ PCAOB.

وقد ذكرت دراسة Laurion (2020) أن المديرين يقومون دائماً بتعريف مقياس الاداء البديل علي أنها الأرباح التي يستبعد منها آثار نفقات الاستحواذ acquisition، وإعادة الهيكلة restructuring، وإستنفاد الأصول غير الملموسة amortization of intangibles، والإضمحلال في القيمة impairments.

وعرفت دراسة Black et al (2021) المقياس البديل على أنه مقياس يستند إلى تعديلات على أرباح GAAP الأساسية أو أرباح GAAP قبل العناصر غير العادية والعمليات المتوقعة.

ويخلص الباحث من التعريفات السابقة إلي أن مقياس الأداء البديل Non-GAAP هو "مقياس أداء يتم بموجبه استبعاد أثر- بالإضافة أو بالخصم- العناصر غير المتكررة أو التي تتسم بعدم الإستمرارية من مقياس الأداء التقليدي (صافي الدخل) بعد الضريبة، وذلك للتعبير عن نتيجة النشاط الفعلي والمستدام للشركات".

2/2/1/6 مقياس الأداء البديل Non-GAAP من منظور مهني وتجربة جمهورية مصر العربية
أعرب المنظّمون، وواضعو المعايير عن إهتمامهم بالإفصاح عن مقياس الأداء البديل
Non-GAAP. حيث أنه في بداية ظهور تقارير مقياس الأداء البديلة (أي من منتصف
التسعينيات إلى أوائل القرن الحادي والعشرين) كانت هذه المقياس البديلة غير شائعة، وأكثر
غموضاً، ومتجمعة في صناعات معينة، وغير منظمة. ونتيجة لذلك، أعرب المنظّمون خلال
هذه الفترة الزمنية بشكل متكرر عن شكوكهم فيما يتعلق بالدوافع الكامنة وراء الإفصاحات عن
مقياس الأداء البديل Non-GAAP (Black & Christensen, 2018). ويمكن النظر إلى أهمية
البيئة التنظيمية على أنها تلعب دوراً رئيسياً فيما يتعلق بتأثير إفصاحات معينة على اختيار المعلومات
واتخاذ القرارات من جانب المستثمرين (Johnson et al., 2014).

وقد تعددت الطرق والإجراءات والإرشادات التي اتبعتها المجالس المهنية علي مستوى
العالم حيال مقياس الأداء البديل، وسيتم عرض ما توصل إليه الباحث علي النحو التالي:-

3/2/1/6 مقياس الأداء البديل Non-GAAP من منظور مهني

1/3/2/1/6 هيئة تداول الأوراق المالية SEC بالولايات المتحدة

في عام 1973، أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) إصدار سلسلة المحاسبة
رقم (142) لتحذير المستثمرين بشأن المعلومات المضللة المحتملة، التي قد تنشأ عن استخدام
أي مقياس بديلة لا تتوافق مع مبادئ GAAP والتي انتشر استخدامها خلال التسعينيات
(Charitou et al., 2018).

وقد عززت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) تحذيراتها في يناير 2002 عندما اتخذت
أول إجراء تنفيذي لها بناءً على معلومات مالية مضللة متعلقة بمقياس الأداء البديل أفصحت
عنها بعض الشركات والتي كانت تستخدم المقياس البديلة في ذلك الوقت. فقد اتهمت هيئة تداول
الأوراق المالية شركة Trump Hotels & Casino Resorts بتهمة الإحتيال عن طريق
استخدام مقياس بديلة من أجل الترويج للنتائج الإيجابية المزعومة للعمليات، ولم توضح أن هذه
النتائج كانت تُعزى في المقام الأول إلى مكاسب غير عادية تحدث لمرة واحدة، وغير متعلقة
بالعمليات المستمرة المتعلقة بنشاط هذه الشركات (Parrino, 2016).

وحتى عام 2003، لم تكن هناك قواعد لهيئة SEC، أو إرشادات لوكالة أخرى تنظم استخدام المقاييس البديلة (Parrino, 2016). إلي أن سن الكونجرس الأمريكي قانون Sarbanes-Oxley (SOX)، في 30 يوليو 2002. وكجزء من هذا التشريع الجديد، ضمن تشريعات الكونجرس الأمريكي كان هناك بنداً محدداً - القسم 401 (b) - تناول على وجه التحديد مقاييس الأداء البديلة التي لا تتوافق مع GAAP. وعلاوة على ذلك وجه القانون هيئة تداول الأوراق المالية لإصدار لوائح تقيد الإفصاح عن هذه المقاييس البديلة. ونتيجة لذلك، قامت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) بتدوين توجيهات الكونجرس المحددة في قانون SOX وذلك بإصدار اللائحة G في مارس من عام 2003 (Black & Christensen, 2018). والتي اشترطت أن يتم تقديم مقياس الاداء البديل كما يلي:

- بطريقة غير خاطئة أو مضللة للمستثمرين (القاعدة 100 (b))⁽¹²⁾.
 - تقديم المقياس GAAP، جنباً إلى جنب، مع إجراء تسوية كمية واضحة ومفهومة للمقياس البديل وصولاً إلى المقياس GAAP (Parrino, 2016).
- كما تتطلب تعديلات اللائحة G على البند رقم (10) من اللائحة S-K والبند رقم (10) من اللائحة S-B من المسجلين الذين يستخدمون مقاييس مالية بديلة في الملفات المودعة لدى SEC تقديم:
- عرض تقديمي بشكل متساو أو أكبر للمقياس المعد، والمقدم وفقاً لمبادئ GAAP⁽¹³⁾.

¹² تنص القاعدة 100 (b) على ما يلي: لا يجوز للشركة تقديم مقياس بديل - والذي يكون مع المعلومات المصاحبة لهذا المقياس، وأي مناقشة أخرى مصاحبة لهذا المقياس - يحتوي على بيان غير صحيح لحقيقة جوهرية أو يغفل ذكر حقيقة جوهرية ضرورية من أجل جعل عرض المقياس البديل في ضوء الظروف التي يتم تقديمه فيها غير مضلل (Parrino, 2016).

¹³ بعض أمثلة على عدم إعطاء أهمية متساوية أو أكبر لمقياس الاداء المعد وفقاً لGAAP عن مقياس الاداء البديل NON GAAP:

أ- عندما يتم التعليق على أداء الشركة فقط بمعلومات الربح غير المتوافقة مع GAAP، مع القليل من التحليل أو بدون تحليل لبنود التسوية من رقم ربح المتوافق مع GAAP.

- إجراء تسوية كمية للحصول على معلومات مبدئية للاختلافات بين المقاييس البديلة، والمقياس المعدة وفقاً ل GAAP.
 - عرض الأسباب التي من أجلها تُفصح الإدارة عن المقياس البديل (SEC, 2003). وقد حد هذا التنظيم على وجه التحديد من طريقة ومدى الإفصاحات عن المقاييس البديلة. حيث كان الشعور السائد بعد تنفيذ اللائحة G أن الغرض من هذه اللائحة هو الحد من الإفصاح عن مقياس الأداء البديل (Black & Christensen, 2018).
- ولا تقدم هيئة تداول الأوراق المالية إرشادات محددة لشكل التسوية بين صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل، ومع ذلك، يفضل أن توفر الإدارة التسوية في شكل جدول أو رسم بياني (Adams & Meckfessel, 2021). وقد وجدت بعض الدراسات دليلاً على أن توفير التسوية في شكل جدول أو رسم بياني - بدلاً من نهج النص فقط - يحسن من فائدة المعلومات المقدمة في التسوية (Zhang & Zheng, 2011; Dilla et al., 2013) وقد عالجت هيئة تداول الأوراق المالية بشكل خاص الأسئلة المتكررة أو المتداولة (FAQs) frequently asked questions المتعلقة بالإفصاحات عن مقياس الأداء البديل من خلال تفسيرات الإمتثال والإفصاح Compliance and Disclosure Interpretations

-
- ب- ان يتم عرض رقم الربح المتوافق مع GAAP فقط في حاشية لمعلومات الربح غير المتوافق مع GAAP.
- ت- تغيير التركيز الممنوح لمعلومات الربح المعد وفقاً ل GAAP والأرباح البديلة NON GAAP من فترة إلى أخرى (على سبيل المثال ، التركيز على أي رقم ربح يعطي أفضل نتيجة لفترة ما).
- ث- عدم تقديم رقم ربح GAAP والتسوية المرتبطة به مرة واحدة على الأقل في كل مستند يحتوي على معلومات أرباح غير متوافقة مع GAAP.
- ج- أن تكون معلومات الأرباح غير المتوافقة مع GAAP أكثر وضوحاً من معلومات الربح المتوافقة مع GAAP على الصفحة الأولى من المستند.
- ح- عندما لا يظهر تفسير رقم الربح غير المتوافق مع GAAP والتسوية مع رقم الربح GAAP عند استخدام رقم الربح غير المتوافق GAAP لأول مرة (ASIC, 2011).

(C& DIs) بشأن التقارير عن مقياس الأداء البديل والصادرة في يناير 2010، (تم تحديثها في يوليو 2011) (Black & Christensen, 2018).

توفر تفسيرات الإمتثال والإفصاح C & DIs الأمثلة المحددة التالية للعروض التقديمية لمقياس الأداء البديل التي تعتبرها هيئة تداول الأوراق المالية غير ملائمة:

- تقديم قائمة الدخل المعدة وفقاً للمقياس البديل إما بشكل فردي أو في شكل تسوية مع مقياس الأداء GAAP بشكل مباشر.
- تضمين المقياس البديل في عنوان أو شرح لإصدار الأرباح، أو تقديم مقياس الأداء البديل علي مقياس GAAP في العنوان أو التسمية التوضيحية.
- استخدام نمط خط عريض أو أكبر أو نمط عرض آخر لتميير المقياس البديل أو التأكيد عليه، وتمييزه عن مقياس GAAP.
- عرض المقياس البديل قبل المقياس GAAP.
- تمييز المقياس البديل بأنه (على سبيل المثال "أداء قياسي record performance" أو "استثنائي exceptional") دون تقديم وصف بنفس الأهمية لمقياس GAAP.
- توفير إفصاح في شكل جدول عن المقاييس البديلة، دون تقديم إفصاح مشابه لمقياس GAAP.
- توفير مناقشة وتحليل للمقياس البديل دون تقديم مناقشة وتحليل واضح بنفس القدر لمقياس GAAP (SEC, 2016; Parrino, 2019; Adams & Meckfessel, 2021).

وقد أوضحت (SEC) في C& DIs ، أنه على الرغم من عدم حظر مقياس الأداء البديل، فقد يتم تحديد المقياس على أنه مضلل إذا كان:

- يستثني نفقات التشغيل النقدية العادية والمتكررة اللازمة لتشغيل الأعمال.
- لا يتم تقديمه بشكل متنسق من سنة إلى أخرى.
- يستبعد الخسائر غير المتكررة ولكنه لا يستبعد المكاسب غير المتكررة.
- يقوم على طرق محاسبية مصممة بشكل فردي (Adams & Meckfessel, 2021).

ولم تقل اللوائح التنظيمية المطبقة من قبل SEC من استخدام الشركات لمقاييس بديلة (Adams & Meckfessel, 2021). فعلي سبيل المثال أشارت دراسة (Parrino, 2016) إلي أنه في السنوات التي سبقت إصدار C & DIs في مايو 2016، إستمر عدد الشركات العامة التي تستخدم بانتظام المقاييس البديلة في الإرتفاع. فقد انخفض عدد الشركات في مؤشر S&P 500 التي أبلغت عن نتائجها على أساس مبادئ GAAP فقط من 119 شركة في عام 2006 إلى 29 شركة في عام 2015 - 2016 خلال هذه الفترة إرتفع عدد شركات S&P 500 التي تستخدم بعض المقاييس البديلة من 351 شركة في عام 2006 إلى 482 شركة في 2015 - 2016. أيضاً وجد تقرير تحليلات المراجعة لعام 2018 أن 76% من الشركات المقيدة في SEC إستخدمت مقياساً بديلاً واحداً على الأقل في عام 2006، ولكن بعد أكثر من عقد بقليل في عام 2017 إرتفعت هذه النسبة إلي 96% من الشركات (Analytics, 2018).

2/3/2/1/6 مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

أدى انتشار إستخدام المقاييس البديلة إلى إعادة إهتمام واضعي المعايير بهذه الممارسة. على وجه الخصوص، وتولى مجلس معايير المحاسبة المالية **Financial Accounting Standards Board (FASB)** مشروع تقرير الأداء المالي في عام 2014، وعمل علي دراسة ما إذا كان انتشار المقاييس البديلة يشير إلى الحاجة إلى تنظيم قائمة الدخل بشكل أفضل (Golden, 2017). وقد أشارت دراسة (Black & Christensen, 2018) إلي ما ذكره Thomas Linsmeier عضو مجلس إدارة FASB السابق من أن إعادة تنظيم قائمة الدخل لتشمل المزيد من المجاميع الفرعية التفصيلية قد يخدم إحتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل أفضل سواء في حساب مقاييس الأداء البديلة الخاصة بهم، أو في فهم أفضل للإفصاحات عن المقاييس البديلة المقدمة من قبل المديرين.

IASB 3/3/2/1/6 مجلس معايير المحاسبة الدولية

عملت مبادرة الإفصاح الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية **International Accounting Standards Board (IASB)** علي دراسة ما يعنيه التكرار المتزايد للإفصاح عن مقاييس الأداء البديلة بالنسبة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS. وقد أشار Hans Hoogervorst رئيس IASB، إلى أن IASB منفتح على فكرة التعلم من استخدام المقاييس البديلة، لا سيما عندما يكون استخدام هذه المقاييس شائعاً. وأن هذه المقاييس قد تشير إلى ما يشبه ثغرة vacuum في معايير IFRS لكي يأخذها مجلس معايير المحاسبة الدولية في الاعتبار. لذلك سمح معيار المحاسبة الدولي رقم 33 (IAS 33) بالإفصاح عن مقاييس الأرباح البديلة، ولكن لا ينبغي إعطاء هذه الأرقام المعدلة أهمية أكبر من المقاييس المعدة وفقاً للمعايير (Charitou et al., 2018). وأن يتم توفير تسوية مع رقم صافي الدخل، وأن تشمل ملاحظات الشركة إفصاحات عن كيفية احتساب هذه المقاييس. كذلك يُسمح بالإفصاح عن الأرباح البديلة في صلب قائمة الدخل بموجب IFRS والتي تم تطبيقها في الإتحاد الأوروبي بما في ذلك المملكة المتحدة منذ عام 2005 (Charitou et al., 2018).

PCAOB 4/3/2/1/6 مجلس الرقابة علي مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية

أما عن الرقابة علي مراقبي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية **Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB)** فقد حافظ عموماً على الموقف القائل بأنه نظراً لأن إعداد التقارير المتعلقة بالمقاييس البديلة قد تم تقليدياً خارج البيانات المالية التي يتم مراجعتها في البيانات المنشورة للأرباح. فإن المراجعين غير مسؤولين بشكل مباشر عن التأكيد علي هذه الإفصاحات الاختيارية. ومع ذلك في السنوات الأخيرة كانت الشركات تناقش مقاييس الأداء البديلة ضمن ملفات Q-10 و K-10. علاوة على ذلك أدى الإهتمام المتجدد من قبل كل من SEC و FASB إلى تساؤل الكثيرين عما إذا كان يجب علي المراجعين أن يلعبوا دوراً مباشراً أكثر في التحقق، والتصديق على الإفصاحات الاختيارية عن مقياس الأداء البديل. وعلى وجه التحديد دعت الدراسات المتعلقة بالمراجعة المراجعين منذ فترة طويلة إلى قراءة المعلومات المالية الأخرى في ملفات Q-10 و K-10، لضمان أن جميع البيانات المقدمة تبدو معقولة، ومتسقة مع البيانات المالية التي تمت

مراجعتها. ولا يقوم المراجعون بالإبلاغ علناً عن المعلومات المالية الأخرى، ولكن يتعين عليهم إبلاغ لجنة المراجعة عما إذا كان أي شيء في ملف SEC يبدو غير متسق مع البيانات المالية التي تمت مراجعتها. وبالتالي فإن المراجعين يتحملون بالفعل بعض المسؤولية فيما يتعلق بالمعلومات المالية المتعلقة بالمقاييس البديلة التي تظهر في تلك التقارير. ومع ذلك فإن معايير PCAOB لا تمنح المراجعين مسؤولية مباشرة فيما يتعلق بمقاييس الأداء البديلة (Black & Christensen, 2018).

5/3/2/1/6 المجالس المهنية في أوروبا

أصدرت المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية **The International Organization of Securities Commission (IOSCO)** في مايو 2002 بياناً تنبيهاً، وتحذيراً على نحو مشابه للنصيحة التحذيرية الصادرة عن هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية لعام 2001 ينص على أن الأرباح البديلة يمكن أن تكون مفيدة للمستثمرين إذا تم استخدامها وعرضها بشكل صحيح. ولكن يمكن أيضاً تضليل المستثمرين إذا كانت هذه المقاييس تُستخدم بطريقة تحجب النتائج المالية المحددة وفقاً للمعايير، أو تقدم وصفاً غير كامل للنتائج المالية الحقيقية. كما أن أحكام مكافحة الاحتيال في قوانين الأوراق المالية الوطنية تنطبق على استخدام المقاييس البديلة. وقد كانت تنبيهات (IOSCO) المتعلقة بمقاييس الأداء البديل Non-GAAP علي النحو التالي:

- أن يتم تقديم مقاييس الأرباح للفترة المحددة وفقاً للمعايير المطبقة بشكل واضح مع المقياس البديل، وتوفير تسوية واضحة بين المقياسين.
- بيان منظم بحيث أنه إذا تم نشر مؤشرات أداء مالي ذات طبيعة غير متوافقة مع مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً في افصاحات الشركة، وما إلى ذلك يجب أن تكون مصحوبة دائماً بإشارة إلى صافي الدخل / الخسارة المعد وفقاً للمعايير المطبقة لنفس الفترة.
- أن تكون البيانات المعدة وفقاً للمقياس البديل مصحوبة دائماً بمقابلة موصوفة بوضوح مع نتائج المعايير المطبقة (IOSCO, 2002).

وفي يونيو عام 2015، نشرت هيئة الأوراق المالية والاسواق الأوروبية **The Predecessor of the European Securities and Markets Authority (ESMA)** في بيان صحفي إرشاداتها بشأن مقاييس الأداء البديلة أن يتم تطبيق هذه الإرشادات على الشركات التي لديها أوراق مالية يتم تداولها في الأسواق المنظمة. كما سيتم الإشراف عليها من قبل السلطات المختصة، والهيئات الأخرى في الإتحاد الأوروبي ذات المسؤوليات المنوطة بها بموجب توجيه الشفافية **Transparency Directive**، أو توجيه نشرة الإكتتاب **Prospectus Directive**، وذلك بهدف تشجيع هذه الشركات على نشر معلومات تتسم بالشفافية، وغير متحيزة، وقابلة للمقارنة حول أدائها المالي لتزويد المستخدمين بفهم شامل لأدائها. وتتوافق هذه الإرشادات مع اللوائح والتوجيهات الأخرى الصادرة عن منظمي الأوراق المالية في الولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا بشأن هذه المسألة. (ESMA, 2015).

4/2/1/6 مقياس الأداء البديل **Non-GAAP** التجربة المصرية

علي نحو مشابه لمعيار التقارير المالية **FRS** رقم (3) لسنة 1993 بالمملكة المتحدة، ومعيار المحاسبة الدولي **IAS** رقم (33) فإن معيار المحاسبة المصري رقم (22) (نصيب السهم في الأرباح) في الفقرة رقم (73) منه يسمح للشركات بالإفصاح عن أرباح إضافية لكل سهم إلى تلك التي يتطلبها المعيار. ووفقاً لهذا المعيار يمكن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل كمقياس إضافي لعائد السهم **EPS**. وبناءً على المعيار رقم (22) أيضاً فإنه ينبغي الإفصاح عن النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح المحتسبه وفقاً للمقياس البديل بنفس القدر من الأهمية، وعرضه ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية. كما اشترط المعيار أن يتم الإفصاح عن أساس قياس رقم الربح وفقاً للمقياس البديل، وما إذا كان هذا الرقم قبل أو بعد الضريبة، وأن يتم الإفصاح عن التسوية بين صافي الربح المعد وفقاً للمعيار والمقياس البديل.

مما سبق يخلص الباحث إلى أن الكثير من الجهات التنظيمية في مختلف الدول في بداية ظهور مقياس الأداء البديل قد أنكرت علي ما اتبعته الكثير من الشركات، ومستخدمو القوائم المالية من استخدامهم لمقياس الأداء البديل. وكان لإنتشار استخدام هذا المقياس في الكثير من الشركات بداية من الشركات بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم تبعها باقي الشركات

بالدول الأخرى التي ظهر فيها استخدام المقياس ردة فعل حازمة في بداية الأمر من الجهات التنظيمية لاعتباره مقياساً مضللاً وقد يستخدم لأغراض انتهازية أو حتى إحتيالية وذلك لعدة أسباب أهمها:

- خضوع عملية القياس والإفصاح عن المقياس البديل للسلطة التقديرية للمديرين.
- الطريقة الإنتقائية التي تغلب علي عملية تحديد البنود غير المتكررة، واستبعادها من المقياس المعد وفقاً للمعايير المطبقة وصولاً إلي المقياس البديل. وبالتالي الحد من اتساق المقياس، وصعوبة بل وإستحالة إجراء عملية المقارنة المتعلقة بالمقياس عبر السنوات لنفس الشركة، أو علي مستوي الشركات، وقد يتم استبعاد بعض الخسائر غير المتكررة ولا يتم استبعاد المكاسب غير المتكررة، للتعبير عن الأداء بشكل أفضل.
- يقوم على طرق محاسبية مصممة بشكل فردي.
- قد يُستخدم المقياس بطريقة تحجب النتائج المالية المحددة وفقاً لمبادئ المحاسبة المطبقة، أو يُقدم وصفاً غير كامل للنتائج المالية الحقيقية.
- قد يتم استبعاد البنود المتكررة، أو غير المتكررة دون تقديم تفسيرات لطبيعية، وحجم عمليات الإستبعاد.

5/2/1/6 قياس صافي الربح البديل

يتم قياس صافي الربح البديل عن طريق استبعاد أثر بعض العناصر غير المتكررة من صافي الدخل. ومع ذلك، فإن قرار تقديم الربح البديل، وتحديد العناصر المراد استبعادها من صافي الدخل في هذه العملية أمر إختياري في الولايات المتحدة ودول أخرى. بينما في جنوب إفريقيا يعد الإفصاح عن صافي الربح البديل إلزامياً، وهناك جدول تفصيلي من العناصر التي يتم استبعادها من صافي الدخل وصولاً إلي صافي الربح البديل. وقد أشارت دراسة (Venter et al., 2014) إلي أن جنوب إفريقيا هي الدولة الوحيدة التي لديها مثل هذا التنظيم.

وقد اختلفت الكثير من الجهات التنظيمية، والدراسات السابقة في العناصر التي يجب استبعادها من صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل فعلي سبيل المثال ووفقاً لمؤشر استاندارد آند بورز S&P عن النشرة الصادرة عنه في أكتوبر 2002 فإنه يُظهر العناصر

التي يتم إضافتها أو استبعادها من صافي الدخل من العمليات المستمرة (قبل البنود الإستثنائية) لقياس الأرباح البديلة Non-GAAP وهي كالتالي:

- العناصر التي يتم استبعادها: وتتمثل في إضمحلال قيمة الشهرة Goodwill impairment charges، والمكاسب / الخسائر من بيع الأصول Gains/losses from asset sales، ومكاسب المعاشات التقاعدية Pension gains، وتسويات التقاضي أو التأمين وعوائدها Litigation or insurance settlements and proceeds، وإلغاء رسوم ومخصصات السنة السابقة Reversal of prior-year charges and provisions.
- العناصر التي يتم إضافتها: وتتمثل في مصروفات خيارات الأسهم للموظفين Employee stock option grant expense، ومصروفات إعادة الهيكلة من العمليات الجارية Restructuring charges from ongoing operations، وإضمحلال الأصول التشغيلية القابلة للإستهلاك أو الإستهلاك Write-downs of depreciable or amortizable operating assets، وتكاليف المعاشات التقاعدية - نتيجة تعديل تكلفة الفائدة Pension costs-revised treatment of interest cost، ونفقات البحث والتطوير المشتراة Purchased research and development expenses، والمصاريف المتعلقة بالاندماج / الإستحواذ Merger/acquisition-related expenses، والمكاسب / الخسائر غير المحققة من أنشطة التحوط Unrealized gains/losses from hedging activities (Albring et al., 2010).

وتتمثل البنود المستبعدة في جنوب إفريقيا كما أوردته دراسة (Venter et al (2014) وصولاً إلى الربح البديل في؛ إضمحلال القيمة وانعكساتها reversals على الشهرة والممتلكات والمنشآت والمعدات (PPE)، والأصول غير الملموسة، ومكاسب صفقات الشراء لغرض دمج الأعمال، والمكاسب / الخسائر من استبعاد العمليات المتوقفة، والمكاسب / الخسائر الناتجة عن استبعاد بنود الممتلكات الخاصة، والأصول غير الملموسة والإستثمارات، وإعادة تصنيف

فروق تحويل العملات الأجنبية، وإعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع المعترف بها أصلاً في حقوق الملكية، وتعديلات القيمة العادلة على الإستثمار العقاري (SAICA, 2009).

وفي عام 2016 اضاف تقرير KPMG، أن البنود التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل وفقاً لمؤشر ASX 200 تتمثل في البنود التالية:

- **تكاليف الإستحواذ وإعادة الهيكلة:** وتتمثل في؛ التكاليف المتعلقة بالإستحواذ على الأعمال، وعمليات التخلص من الأصل disposals، وإعادة هيكلة الأعمال business restructures، والإكتتابات العامة الأولية initial public offerings.
- **التدهور أو الإضمحلال:** ويتمثل في؛ إضمحلال قيمة الممتلكات والآلات والمعدات، والشهرة والأصول الأخرى غير الملموسة، والإستثمارات التي تحتسب بطريقة حقوق الملكية equity accounted investments، وإضمحلال قيمة المخزون write downs of inventories.
- **المشتقات والتحوط:** وتتمثل في؛ المكاسب والخسائر المتعلقة بتعديلات القيمة العادلة على المشتقات المالية derivative financial instruments، وتأثيرات التحوط الإقتصادي economic hedges.
- **الضرائب:** وتتمثل في؛ الضريبة على البنود الهامة / المعدلة، الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة، والتكاليف / الفوائد المرتبطة بالمواقف الضريبية غير المؤكدة مع مصلحة الضرائب.
- **أرباح وخسائر شراء أو بيع الإستثمارات:** وتتمثل في؛ الأرباح والخسائر من بيع الأصول والشركات التابعة والشركات الزميلة، المكاسب من مجموعات الأعمال (صفقات الشراء)، والمكاسب من حيازة الإستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية.
- **تكاليف تمويل إعادة الهيكلة:** وتتمثل في؛ التكاليف المرتبطة بالتسوية المبكرة أو إنهاء الديون، وتسويات المشتقات derivative arrangement، وتعديل تسويات الديون modification of debt arrangements.

- **المكافآت:** وتتمثل في؛ التسويات المتعلقة بالتسريح الاختياري voluntary redundancies، والمكافآت على أساس الأسهم، وتسويات المكافآت المرتبطة بالإكتتاب العام.
- **مكاسب وخسائر أخرى:** وتتمثل في؛ أرباح بيع إستثمارات أخرى، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية.
- **الإهلاك والإستنفاد:** ويتمثل في التعديلات التي تتعلق باستبعاد بنود محددة من الإهلاك أو الإستنفاد، مثل إستنفاد الأصول غير الملموسة المكتسبة (KPMG, 2016). وأوضحت دراسة (Laurion 2020) أن العناصر التي يتم استبعاد أثرها تتعلق بنفقات الإقتناء، بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية، وتكاليف الإستحواذ على الشركات، ومصاريف إعادة الهيكلة (مثل؛ التخلص من الأصول طويلة الأجل، وإنهاء العقود، وتسريح العمال)، وإستنفاد الأصول غير الملموسة، والإضمحلال في القيمة (بشكل أساسي إضمحلال قيمة الشهرة). وأشارت دراسة (Black et al 2021) إلي أن الإستبعادات الأكثر شيوعًا من صافي الدخل وصولاً إلي المقياس البديل تتعلق بتكاليف إعادة الهيكلة، والحلول الضريبية tax resolutions، وعمليات الإستحواذ. كما تتعلق معظم الإستبعادات باضمحلال القيمة، واستهلاك الأصول غير الملموسة، والمكافآت المبنية على الأسهم.
- **مما سبق يخلص الباحث إلي أن البنود التي يستبعد أثرها تتركز فيما يلي:**
- إضمحلال قيمة الشهرة، والأصول التشغيلية القابلة للإستهلاك أو الإستنفاد.
- المكاسب / الخسائر من بيع الأصول، وصفقات الشراء في دمج الاعمال، واستبعاد بنود الممتلكات الخاصة والأصول غير الملموسة والإستثمارات.
- المكاسب / الخسائر من استبعاد العمليات المتوقفة.
- المكاسب / الخسائر المتعلقة بالإندماج / الإستحواذ، أو فقد السيطرة علي شركة تابعة.
- البنود المعاد تصنيفها من قائمة الدخل الشامل الآخر إلي قائمة الدخل مثل؛ إعادة تصنيف فروق تحويل العملات الأجنبية.
- إعادة تصنيف المكاسب أو الخسائر من الأصول المالية المتاحة للبيع المعترف بها في حقوق الملكية.

- تسويات التقاضي أو التأمين وفوائدها.
- إلغاء تكاليف، ومخصصات السنة السابقة.
- تكاليف إعادة الهيكلة من العمليات الجارية.
- مكاسب / تكاليف المعاشات التقاعدية نتيجة تعديل تكلفة الفائدة.
- نفقات البحث، والتطوير المشتركة.
- المكاسب / الخسائر غير المحققة من أنشطة التحوط.

6/2/1/6 الإفصاح عن مقياس الأداء البديل، والتسوية بين المقياس البديل وصافي الدخل

يتم الإفصاح عن مقياس الأداء البديل في العديد من الدول بشكل نظري، وفي تقارير تعليقات الإدارة، وبيان الربح والخسارة، وعناصر الدخل الشامل الآخر، والملاحظات على البيانات المالية وذلك حسب خيارات وتفضيلات الشركات والإرشادات المحددة والمتعلقة بمختلف البلدان (Clinchet al., 2018).

وقد ذكرت هيئة الأوراق المالية والإستثمارات الأسترالية (ASIC)، أنه يمكن تقديم المعلومات المالية المتعلقة بمقياس الأداء البديل بشكل مشابه لما يلي:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل الشامل.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.

ولكن لا يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات التقارير المالية القانونية المطبقة على تلك البيانات. كما يجب عدم تضمين المقاييس البديلة كأعمدة إضافية للقوائم المالية، أو عرضها في قسم منفصل أسفل قائمة مالية (على سبيل المثال ، أسفل قائمة الدخل الشامل، كتعديل الربح وفقاً للمعايير المطبقة للوصول إلى الربح البديل). وعلى وجه الخصوص تنص المواد 295 الفقرة (2) و 303 الفقرة (2) من قانون الشركات في أستراليا على أن القوائم المالية التي يجب تضمينها في تقرير مالي سنوي أو نصف سنوي هي تلك التي تتطلبها معايير المحاسبة.

وقد أشارت (ASIC) أيضا إلى أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من المستندات التي يتم فيها عادة الإفصاح عن المقاييس البديلة وهي:

- التقارير المالية.
- مستندات أخرى غير التقارير المالية، مثل مستندات المعاملات transaction documents (علي سبيل المثال؛ المستندات المصاحبة للتقارير المالية، ونشرات السوق، والعروض التقديمية للمستثمرين، والبيانات الموجزة للمحللين).
- مستندات المعاملات الأخرى (مثل؛ النشرات الإعلامية prospectuses، والمستندات التخطيطية scheme documents، ومستندات الإستحواذ takeover documents) (ASIC, 2011).

وكنموذج للإفصاح عن صافي الربح البديل في صلب قائمة الدخل، يُذكر الإفصاح عنه في المملكة المتحدة حيث أنها دولة ذات تطبيق قوي للقانون، وأسواق رأس مال متطورة وهي خصائص تميزها عن الدول الأوروبية الأخرى. والأهم من ذلك أن التقارير المالية في المملكة المتحدة تستند إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وهي إلزامية للشركات العامة في جميع أنحاء أوروبا. وهناك تناقض كبير مع المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن الأرباح البديلة بين المملكة المتحدة، والولايات المتحدة حيث تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بعرض مثل هذه الإفصاحات في صلب قائمة الدخل نظراً لأهمية هذه المقاييس الأكثر وضوحاً في البيانات المالية. ومن المعلوم أن الحوافز والتأثيرات المرتبطة بالإفصاح عن الأرباح البديلة في صلب القوائم المالية تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك المرتبطة بالإفصاحات التي يتم دمجها بشكل ضئيل في الملاحظات، أو التي يتم إجراؤها في أماكن أخرى غير البيانات المالية (Charitou et al., 2018).

وقد اقترحت دراسة خليل (2019) أن يتم الإفصاح عن ربحية السهم من صافي الربح البديل في صلب قائمة الدخل مع الإفصاح عن تسوية بين مقياس الأداء التقليدي ومقياس الأداء البديل من خلال قائمة الربح البديل وتظهر في الإفصاحات المتممة للقوائم المالية.

7/2/1/6 دوافع استخدام مقياس الأداء البديل Non-GAAP

هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن مقياس الاداء البديل Non-GAAP، له فائدة كبيرة للمستثمرين (Bhattacharya et al., 2003; Doyle et al., 2003; Lougee & Marquardt, 2004; Choi et al., 2007).

فقد ذكرت دراسة (Aubert 2009) أنه في حين أن نظام الأرباح المعدة وفقاً للمعايير المطبقة يعتبر مقياساً جيداً إلا أنه يحمل أيضاً عدداً من العيوب من حيث؛ أنه يتضمن عناصر غير عادية، وغير متكررة. وهي سمة تعيق تقييم الأرباح المستقبلية.

أما عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP فإنه يعكس نتيجة النشاط الحقيقي للشركة بشكل أكثر دقة. حيث أنه في أثناء عملية التشغيل ستحدث الكثير من البنود غير المتكررة مثل؛ عمليات الدمج والإستحواذ، والتخلص من الأصول، واضمحلال قيمة الأصول، وما إلى ذلك من العناصر التي لا تنتمي إلى الأنشطة التجارية أو التشغيلية الشائعة للشركة. وعندما تكون هذه المبالغ ضخمة فإن مثل هذه العناصر سيكون لها تأثير على أرباح الشركة والمقاييس المالية الأخرى وبالتالي لا يمكن أن تمثل هذه العناصر عمليات الشركة للفترة المحاسبية التي حدثت فيها. لذلك تعتقد الإدارات أن استخدام المقاييس البديلة يمكن أن يقضي على تأثير العوامل غير التشغيلية، وغير المتكررة وذلك لتمثيل عمليات التشغيل الفعلية للشركات في البيانات المالية (Dang, 2017).

كما يمكن لمقياس الأداء البديل المستخدم، والمقدم بشكل صحيح أن يساعد المستثمرين في اكتساب فهم أفضل للأداء المالي للشركة. فقد يتم استبعاد عناصر معينة من النفقات، أو إعادة قياسها، وفي هذه الحالة يقدم المقياس البديل صورة أكثر ملاءمة لأرباح الشركة مقارنة بالدخل المقاس وفقاً لمبادئ المحاسبة المطبقة (IOSCO, 2002; CESR, 2005).

وقد ذكرت دراسة (Albring et al 2010) بأنه من دوافع الإفصاح عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP أنه أكثر تمثيلاً للأرباح التشغيلية للشركة، وأنه يوفر مقياس أداء أرباح أكثر صلة، وإستمرارية من الأرباح المعدة طبقاً لمبادئ GAAP. وعلي الرغم من أن الكثير من الأدلة في السنوات الأخيرة قد أشارت إلى أنه في حين أن هناك مديرون يستخدمون إستبعادات مقياس الأداء البديل للإبلاغ عن وجهة نظر مفرطة في التفاوض بشأن الأداء، فإن غالبية المديرين

والمحللين يستخدمون مقاييس الأداء البديلة لتصوير عمليات الشركة بصورة أكثر استدامة (Curtis et al., 2014). كما استنتجت هذه الدراسة أن الغرض من هذه الإفصاحات هو إعلام أسواق رأس المال. وبالتالي، فإن الإفصاح عن هذه المقاييس يمكن أن يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويمد المستثمرين برقم أرباح مفيد للتنبؤ والتقييم.

ويجادل مؤيدو مقياس الأداء البديل بأن تقارير هذا المقياس تقلل من عدم تماثل المعلومات، وتساعد المستثمرين على فهم النتائج المالية للشركة بشكل أفضل لأن الإفصاحات عن مقياس الأداء البديل تستبعد تأثيرات العناصر غير المتكررة (Bhattacharya et al., 2003; Johnson et al. 2005; Lougee & Marquardt 2004). فمن خلال إجراء التسويات يمكن للمستثمرين مقارنة الأداء المالي للشركة والتباين فيه بسهولة أكبر (Rahman, 2016). وفي هذا الصدد ذكرت دراسة (Dang, 2017) أن المقاييس البديلة تعمل على الزيادة من إمكانية مقارنة المعلومات بين الشركات. حيث تنتمي الشركات المختلفة إلى صناعات مختلفة مما يقلل من إمكانية مقارنة المعلومات المالية. فعلى سبيل المثال تمتلك بعض الشركات أصولاً عالية القيمة لديها قدر أكبر من الإهلاك، وارتفاع إضمحلال، أو زيادة قيمة الأصول. ففي هذه الحالة تكون لا فائدة من مقارنة المعلومات المالية لتلك الشركات، والشركات ذات الأصول المحدودة. لذلك سيتم تعزيز إمكانية مقارنة المعلومات التجارية للشركات إذا تمكنت الشركات من استخدام مقاييس بديلة تعمل على استبعاد أثر المعلومات غير التشغيلية.

ووجدت أيضا العديد من الدراسات أدلة تشير إلى أن توفير معلومات أرباح مفيدة أو ذات مقدرة تقييمية لأصحاب المصلحة هو دافع كبير للمديرين للإفصاح عن المقاييس البديلة ومنها على سبيل المثال؛ (Entwistle, 2004; Kyung et al., 2016; Black et al., 2021).

وتساعد المقاييس البديلة على التخفيف من حدة استجابة أسواق رأس المال للتغيرات في نتيجة أعمال الشركات. فبمجرد ظهور بعض البنود - والتي من المفترض أن يتم إستبعاد أثرها بموجب مقياس الأداء البديل - بكميات ضخمة في الشركات، سوف يتفاعل سوق رأس المال بقوة، وبالتالي ستواجه أسعار الأسهم ومعلومات السوق الأخرى تغيرات كبيرة. لذلك سوف تعمل تسوية الأرباح، والمعلومات الأخرى بموجب مبادئ GAAP بالبنود التي يتم استبعاد

أثرها وصولاً إلي المقياس البديل، والإفصاح عن أسباب التعديل؛ يعمل ذلك علي تباطؤ استجابة سوق رأس المال للتغيرات في نتيجة أعمال الشركات والمعدة وفقاً لمبادئ GAAP (Dang, 2017).

مما سبق يخلص الباحث إلي أن أهم دوافع الإعتماد علي مقياس الأداء البديل تتمثل

فيما يلي:

- يوفر استبعاد أثر العناصر المؤقتة معلومات ذات قيمة أكبر عن طريق تقليل التشنت في مقياس الأرباح حيث يقتصر فقط علي البنود الأكثر إستمرارية.
- يمثل مقياساً محسناً لتقييم التدفقات النقدية المستقبلية وقيمة الشركة.
- يساعد علي فهم أداء الشركة بشكل أفضل، وتحقيق المزيد من دقة التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
- يعد أكثر تمثيلاً للأرباح التشغيلية للشركة، وأنه يوفر مقياس أداء أرباح أكثر صلة، واستمرارية.
- يقلل من عدم تماثل المعلومات، ويساعد المستثمرين علي فهم النتائج المالية للشركة بشكل أفضل.
- يوفر معلومات أكثر مقدرة تقييمية.
- يمكن المستثمرين من مقارنة الأداء المالي للشركات، والتباين فيه بسهولة أكبر من خلال إجراء التسويات، والإلتزام ببنود محددة يتم استبعاد أثرها.
- يعمل الإفصاح عن مقياس الأداء البديل علي التخفيف من حدة استجابة سوق رأس المال للتغير في نتيجة أعمال الشركات المفصح عنها وفقاً لمقياس الأداء المعد وفقاً للمعايير المطبقة.
- يمكن الإعتماد علي المقياس البديل في تحديد القدرة الائتمانية للشركات في حالة منح القروض، كما يمكن الإعتماد علي هذه المقاييس كأساس لتحديد مكافآت التنفيذيين

8/2/1/6 الإنتقادات الموجهة لمقياس الأداء البديل Non-GAAP

وُجهت العديد من الإنتقادات لمقياس الأداء البديل وذلك لاعتباره مقياساً مضللاً، مما دفع العديد من الهيئات التنظيمية مثل؛ هيئة تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة لإصدار نشرتها التحذيرية عام 2001. وترجع معظم أسباب انتقاد مقياس الأداء البديل إلي عنصرين رئيسيين؛ يتعلق أحدهما بما يترتب عن طريقة القياس والإفصاح التقديرية للمديرين، وما يترتب علي ذلك من إدارة الأرباح الإنتهازية، ويتعلق العنصر الآخر بعدم الإتساق والقابلية للمقارنة الناتجة عن عدم وجود معيار موحد للعناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلي المقياس البديل. وسوف يتم عرض تفصيل هذين العنصرين علي النحو التالي:

1/8/2/1/6 إنتقادات تتعلق بإدارة الأرباح الإنتهازية

يؤدي قيام المديرين بإنشاء مقاييس بديلة إلى إثارة التساؤلات حول المدى الذي يمكن أن يكون فيه هذا الإفصاح معداً لخدمة مصالحهم الشخصية بدلاً من تقديم معلومات إضافية (Ribeiro et al (2019). فتتظلم هذه الإفصاحات بشكل غير شائع، و تعريفها واحتسابها إلى وفقاً لتقدير الإدارة يجعلها أكثر عرضة للدوافع الإنتهازية (Charitou et al., 2018). وقد ذكرت دراسة (Ribeiro et al (2019) أن الإفصاح الإختياري عن الأرباح البديلة قد يكون محاولة للتضليل. وتوصلت بعض الدراسات الأخرى إلي أن المديرين يمارسون حرية التصرف في تصنيف المعلومات المحاسبية للتأثير على تصورات المستخدم، والتأثير على القرارات المتعلقة بالقيمة السوقية للشركة (McVay, 2006; Davis, 2002). وقد يؤدي تصنيف المديرين للعناصر التي يتم استبعادها إلى تحويل الخسارة وفقاً ل GAAP إلى أرباح وفقاً للمقياس البديل، أو نقل الشركة من الحالة التي لا تلي فيها التوقعات على أساس GAAP إلى تلبية أو التفوق على توقعات المستخدمين على أساس المقياس البديل (Black & Christensen, 2009). وقد يستبعد المديرين في بعض الأحيان بشكل استراتيجي البنود التي تعمل علي تخفيض الدخل وعدم استبعاد البنود التي تعمل علي زيادته (Curtis et al. 2014). وقد حذرت لجنة SEC من أن أي مقياس بديل قد يكون مضللاً إذا استبعد المصروفات والخسائر، ولم يستبعد أي أرباح. فقد أشارت هيئة SEC في السؤال QU رقم (100.03)، إلى أن أي مقياس بديل يمكن أن ينتهك القاعدة رقم (100) (B) من اللائحة G، إذا تم

التعديل فقط بالمصروفات والخسائر غير المتكررة، في حين لم يتم التعديل بالأرباح غير المتكررة، والتي حدثت خلال نفس الفترة (SEC, 2016). وقد أدى تعديل من هذا النوع إلى إخضاع فنادق Trump للمساءلة في عام 2002 حيث قامت هيئة SEC برفع قضية ضدها، حيث أصدرت الشركة بياناً ربع سنوي لأرباح استُبعدت فيه مصروفات لمرة واحدة من صافي دخلها وفقاً لمبادئ GAAP دون استبعاد أثر أرباح حدثت لمرة واحدة، ولم تفصح الشركة عن ذلك. ورأت هيئة تداول الأوراق المالية أن عدم قيام الشركة باستبعاد الربح بالإضافة إلى استبعاد المصروفات خلق انطباعاً مضللاً بأن الزيادة في صافي الدخل المعلن عنها في البيان نتجت عن تحسين الأداء التشغيلي، وليس من الربح غير المستبعد أثره (Parrino, 2016).

وقد أوردت دراسة Marques (2017) أيضاً أنه يمكن استخدام الإفصاح عن مقياس الأداء البديل من قبل المديرين لمحاولة تضليل المستثمرين. وعادة ما يرتبط الدليل على السلوك الإتهازي بما يلي:

- الإفصاح عن المقاييس البديلة التي تزيد عن صافي الدخل (عندما يكون صافي الدخل أقل من توقعات المحللين، أو رغبة المديرين).
- قيام المديرين بإجراء التسويات عن طريق استبعاد عناصر متكررة.
- توجيه مزيد من التركيز إلى المقاييس البديلة مقارنة بصافي الدخل

2/8/2/1/6 إنتقادات تتعلق بعدم الإتساق والقابلية للمقارنة

يشير مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلي أن القابلية للمقارنة تعمل علي تعزيز فائدة المعلومات من خلال السماح للمستثمرين بمقارنة معلومات مماثلة حول نفس الشركة عبر الوقت، ومقارنة المعلومات حول شركة ما بمعلومات مماثلة عن شركة أخرى (FASB 2010). كما أوضح FASB أن القدرة على إجراء مقارنات قد تكون أحد أهم الأسباب التي تدعو إلى الحاجة إلى معايير إعداد التقارير المالية (FASB 2010). وبالتالي فإن إحدى المشكلات المحتملة من إنتشار تقارير الأرباح البديلة هي أن الشركات يمكن أن تحيد عن المبادئ المحاسبية المطبقة، وبالتالي استحالة اتساق البيانات المالية، وقابليتها للمقارنة (Black et al., 2021).

وقد ذكرت المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (IOSCO) أن المشاكل المترتبة علي استخدام مقاييس الأرباح البديلة، تحدث إذا تم استخدامها بشكل غير متسق، أو لم يتم تعريفها بشكل كافٍ من قبل الشركة، أو إذا تم استخدام هذه المقاييس بطريقة ما لإخفاء النتائج المالية المحددة وفقاً لمبادئ المحاسبة المطبقة، أو تقديم وصف غير كامل لحقيقة النتائج المالية. ونظراً لأن المعلومات المالية البديلة تخرج عن الأعراف المحاسبية التقليدية فإن استخدامها قد يجعل من الصعب على المستثمرين مقارنة المعلومات المالية للشركة مع فترات إعداد التقارير الأخرى، ومع الشركات الأخرى. لذلك يمكن أن يؤدي الإستخدام غير السليم لمقاييس الأرباح البديلة إلى تضليل المستثمرين فيما يتعلق بالأداء المالي للشركة (IOSCO, 2002).

كما توصلت دراسة (Hassan 2019) وفق تحليل البيانات التي تم جمعها من تقارير مناقشات وتحليلات الإدارة (MD&A) إلى أن الشركات تستخدم عدداً كبيراً من المقاييس البديلة التي تم الإفصاح عنها. وقد أوضحت الدراسة أيضاً أن الشركات تهمل العديد من الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعلومات المحاسبية مثل؛ القابلية للفهم، والوضوح، والقابلية للمقارنة، والإلتزام بمعايير موحدة لإعداد هذه التقارير، والإستمرارية. لذلك تشكل طرق إعداد التقارير المتعلقة بالمقياس البديل مصدر قلق للمنظمين الذين يحاولون الحفاظ على اتساق التقارير المالية، وقابليتها للمقارنة (Gaber et al., 2020).

ومن ناحية أخرى تنعكس بعض المشاكل الأخرى والتي أدت إلي تخوف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB 2001) بشأن فائدة هذه الأرباح في الأسباب التالية:

- عدم وجود تعريفات مشتركة لعناصر الأداء المالي مما أدى إلى عدم الإتساق في عرض مقاييس الأداء المالي.
- الزيادة في تقارير الربح البديل بالتزامن مع انخفاض واضح في استخدام صافي الدخل كمقياس للأداء.
- الخلاف حول المقاييس المالية الرئيسية التي ينبغي توفيرها في البيانات المالية (Albring et al., 2010).

وبناء علي ماسبق يخلص الباحث إلي أن أهم العيوب التي تواجه مقياس الأداء البديل والتي وجهت له إنتقادات بسببها تتمثل فيما يلي:

- يؤدي خضوع تحديد العناصر التي يتم استبعاد أثرها من مقياس الأداء التقليدي وصولاً لصافي الربح البديل لتقدير المديرين في غالب الأحيان إلي إدارة الأرباح الإنتهازية، واستخدامه من قبل المديرين لخدمة مصالحهم الشخصية، أو لتلبية توقعات الأرباح، وتصورات المستثمرين.
- تعارض بعض ممارسات الإفصاح الشائعة عن مقياس الأداء البديل مع قواعد الوكالة.
- عدم الإلتزام بمسميات وتعريفات موحدة باختلاف الشركات، وباختلاف الدول يؤدي إلي عدم الإتساق، وصعوبة بل وإستحالة القابلية للمقارنة.
- عدم الإلتزام ببنود محددة يستبعد أثرها، وتساويات من صافي الدخل وصولاً إلي الربح البديل يؤدي إلي معلومات غير متسقة، وغير قابلة للمقارنة بين الشركات، والفترات المالية.
- مع زيادة الإعتقاد علي مقياس الأداء البديل قد يعقب ذلك انخفاض شديد في الإعتقاد علي مقياس الأداء التقليدي.

3/1/6 تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP، ووصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الأول

تناولت الدراسات العديد من الدراسات المفاضلة بين المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل، وصافي الدخل، وذلك من خلال مدي وجود علاقة بين أي من المقياسين، وسعر وعوائد الأسهم أو أحدهما باستخدام نموذج Ohlson 1995. وقد توصلت معظم الدراسات السابقة (Bradshaw & Sloan, 2002; Brown & Sivakumar 2003; Entwistle et al., 2010; Albring et al., 2010; Wieland et al., 2013; Venter et al., 2014; Ribeiro et al., 2019; Janin & Disle, 2020) إلي أن المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل أفضل عن صافي الدخل، بينما اختلفت مع تلك الدراسات دراسة (Clinchet al., 2018)، حيث لم تجد دليلاً علي زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل عن صافي الدخل. وفحصت دراسة Entwistle et al (2010) شركات S&P 500 بالولايات المتحدة عن الفترة من عام 2000 وحتى عام 2004. وباستخدام نماذج أسعار الأسهم والعوائد توصلت

الدراسة إلي أن الأرباح البديلة التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات الأمريكية الكبيرة، ذات مقدرة تقييمية أكبر بكثير من صافي الدخل.

واستخدمت دراسة (Venter et al (2014) نماذج الإنحدار على مستوى السعر لفحص المقدرة التقييمية المتزايدة، والمتعلقة بالإفصاحات الإلزامية عن الأرباح البديلة التي أعلنت عنها شركات جنوب إفريقيا. وكانت عينة الدراسة مكونة من 424 شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرج، عن السنوات من عام 2002 وحتى عام 2009. وتوصلت الدراسة إلي أن الأرباح البديلة المفصح عنها بشكل إلزامي لها مقدرة تقييمية أعلى من صافي الدخل. وأشارت نتائج الدراسة إلي أنه نظرًا لأن الإفصاح عن الأرباح البديلة إلزامي للشركات المكونة لعينة الدراسة، وأن هناك مجموعه محددة من البنود التي تلتزم الشركات باستبعادها بشكل موحد، وخضوع المقياس البديل للمراجعة الإلزامية، وبالتالي فإن نتائج الدراسة لا تمتد لتشمل الشركات التي لا يخضع فيها المقياس البديل لمثل هذا التنظيم.

وتوصلت دراسة (Clinchet al (2018) إلي نتائج مختلفة، حيث قامت باختبار العلاقة بين عدد من مقاييس الأداء، وسعر السهم لعينة مكونة من 400 شركة تتبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم جمعها من ثماني دول وهي؛ أستراليا، وفرنسا، وألمانيا، وهونغ كونغ، وإيطاليا، وسنغافورة، والسويد، والمملكة المتحدة، بالإعتماد علي تقاريرها السنوية للأعوام من عام 2005 وحتى عام 2008، ومن عام 2011 وحتى عام 2013. ولم تجد الدراسة فرقاً في علاقة الأرباح / أسعار الأسهم للشركات التي استخدمت مقاييس الأداء البديلة وتلك التي لم تستخدمها، أي لا توجد مقدرة تقييمية إضافية للمقاييس البديلة المفصح عنها . إلا أن الدراسة وجدت إختلافات كبيرة في طريقة تبني المقاييس البديلة المفصح عنها باختلاف الدول.

وأجري (Ribeiro et al (2019) دراسة مقارنة بين صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل، من حيث عدة خصائص للأرباح من بينها المقدرة التقييمية، وذلك علي عينة من الشركات الأسترالية في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2014. وتوصلت الدراسة إلي أن مقياس الأداء البديل تزيد مقدرة التقييمية عن صافي الدخل .

وفي سياق شركات الإستثمار العقاري، تبنت دراسة (Janin & Disle 2020) إختبار المقدرة التقييمية للأرباح المتكررة EPRA، كما أشارت إليه الرابطة الأوروبية للعقارات العامة (EPRA)، كمؤشر لمقياس الأداء البديل، وذلك باستخدام عينة تتكون من 680 شركة، في الفترة من عام 2011 وحتى عام 2017، حيث تبنت شركات الإستثمار العقاري الأوروبية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (40) الإفصاح عن القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية في الميزانية العمومية، وبالتالي الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة في قائمة الدخل، وتوصلت الدراسة إلي زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل المعد وفقاً لمعايير IFRS، وأشارت الدراسة إلي أن استبعاد البنود المؤقتة من صافي الدخل مثل التغيرات في القيمة العادلة، تعمل علي حساب نتائج التشغيل الأساسية بشكل أكثر دقة.

وفي ضوء الدراسات التي تم عرضها، يخلص الباحث إلي أن معظم هذه الدراسات والتي قارنت بين المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP بالمقدرة التقييمية لصافي الدخل، توصلت إلي أن المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل أكبر من المقدرة التقييمية لصافي الدخل، ويرجع ذلك إلي أن مقياس الأداء البديل يعمل علي استبعاد أثر العناصر التي تتصف بالوقتية، وعدم الإستمرارية من صافي الدخل، مما يؤدي إلي التعبير عن أداء الشركات بصورة أكثر ارتباطاً بسعر وعوائد الأسهم، وبصورة أكثر استمرارية واستدامة وبالتالي تزيد المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل عن صافي الدخل. أما فيما يخص الدراسات التي توصلت إلي انخفاض المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل عن صافي الدخل فقد عللت ذلك، بأن الإفصاح عن مقياس الأداء البديل لعينة الشركات كان غير إلزامي، وأن التسويات التي تجري علي صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل لا تخضع للمراجعة، وأن المديرين لهم الحرية في اختيار البنود التي يستبعد أثرها أو يضاف علي صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل، مما يؤدي في معظم الأحوال إلي إدارة الأرباح الإنتهازية، وصعوبة إجراء المقارنة للمقياس بين الشركات، وبين الفترات المالية للشركة الواحدة، وقد ذكرت دراسة Jorion et

al (2009) أن المعلومات المحاسبية تفقد مقدرتها التقييمية مع مرور الوقت، ويرجع ذلك في غالبية الأحيان إلى زيادة إدارة الأرباح.

وفي ضوء ما تم عرضه يمكن اشتقاق فرض البحث الأول علي النحو التالي:

H1: توجد أفضلية معنوية للمقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدرة التقييمية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

2/6 تحليل الدراسات الخاصة بالمقدرة التنبؤية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الثاني والفروض الفرعية له

أشارت دراسة الحوشي (2018) إلى تعريف المقدرة التنبؤية علي أنها "مصطلح يشير إلى مقدرة العنصر علي التنبؤ بالأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية". ومن خلال استبعاد بنود قائمة الدخل التي تكون أقل فائدة في التعبير عن أداء الشركة في المستقبل، يمكن أن تكون إفصاحات المديرين عن المقاييس البديلة أكثر إفادة للمستثمرين بالمقارنة بصافي الدخل من حيث التنبؤ بالأداء المستقبلي (Leung & Veenman, 2018).

وقد اهتمت بعض الدراسات بدراسة المقدرة التنبؤية بالأداء المستقبلي - سواء بالأرباح المستقبلية، أو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أو كليهما - لكل من مقياس الأداء البديل وصافي الدخل والمفاضلة بين المقياسين. وقد قامت بعض الدراسات بالمفاضلة بين المقدرة التنبؤية للمقياسين إما بشكل مباشر (Barth et al., 2012; Sinnewe et al., 2019; Leung & Veenman, 2018; Ribeiro et al., 2017)، أو اختبار المقدرة التنبؤية للعناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلى مقياس الأداء البديل (Doyle et al., 2003; Kolev et al., 2008; Bond et al., 2017; Bentley et al., 2018)، ويدل انخفاض المقدرة التنبؤية للعناصر المستبعدة علي زيادة المقدرة التنبؤية للمقياس البديل عن صافي الدخل. وتوصلت بعض هذه الدراسات (Doyle et al., 2003; Kolev et al., 2008; Barth et al., 2012; Bond et al., 2017; Sinnewe et al., 2017; Leung & Veenman, 2018; Bentley et al., 2018; Ribeiro et al., 2019) إلى أفضلية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل من حيث المقدرة التنبؤية.

وأجرت دراسة (Bond et al (2017) إختبارات إضافية، وعينة أكبر من دراسة Kolev et al (2008) ، واختبرت تأثير إصدار اللائحة G في عام 2003، وإصدار تفسيرات الإمتثال والإفصاح (C & DIs) في عام 2010 على الإفصاح عن مقياس الأداء البديل. واعتمدت الدراسة علي استخدام بيانات من قواعد بيانات I/B / E / S و CRSP و Compustat. وبالنسبة لاختبار أثر إصدار اللائحة G، تم استخدام إعلانات ربع سنوية من عام 1998 وحتى عام 2008 متضمنة 5 سنوات قبل إصدار اللائحة و 5 سنوات بعد الإصدار. وبالنسبة لاختبار أثر إصدار C & DIs ، فقد تم استخدام الإعلانات ربع السنوية من عام 2005 وحتى عام 2015 - أيضاً 5 سنوات قبل الإصدار و 5 سنوات بعد الإصدار-. ووجدت هذه الدراسة أن إصدار اللائحة G مرتبط بزيادة في جودة الإستبعايات من صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل. وتوصلت أيضاً الدراسة إلي أن إصدار تفسيرات الإمتثال والإفصاح C & DIs -على الرغم من أنها ليست لائحة رسمية - يرتبط بزيادة في جودة الإستبعايات، مما يدل علي انخفاض مقدرتها التنبؤية بالأرباح المستقبلية، وبالتالي زيادة المقدر التنبؤية لمقياس الأداء البديل عن المقدر التنبؤية لصافي الدخل.

وأجرت دراسة (Ribeiro et al (2019) باستخدام عينة من شركات ASX 500 الأسترالية في الفترة من عام 2000 وحتى 2014 مقارنة بين مجموعة خصائص للأرباح لمقياس الأداء التقليدي ومقياس الأداء البديل، والتي شملت عدة خصائص وهي؛ الإستمرارية، وتمهيد الدخل، والمقدر التنبؤية، والمقدر التقييمية، والتحفظ، والوقتية. وفيما يتعلق بالمقدر التنبؤية توصلت الدراسة إلي أن مقياس الأداء البديل أكبر مقدر تنبؤية من صافي الدخل، كما يساعد مقياس الأداء البديل على تحسين قدرة أرباح الفترة الحالية على توقع الأداء المستقبلي للشركات.

وفي ضوء الدراسات التي تم تناولها يخلص الباحث إلي أن مقياس الأداء البديل Non-GAAP أكبر مقدر تنبؤية من صافي الدخل سواء من حيث؛ التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أو الأرباح المستقبلية. كما يعمل مقياس الأداء البديل علي استبعاد المكونات التي

تتصف بالوقتية، والتي قد يندر حدوثها مستقبلاً. وفي ضوء ذلك يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني علي النحو التالي:

H2: توجد أفضلية معنوية للمقدرة التنبؤية لمقياس الأداء البديل **Non-GAAP** مقارنة بالمقدرة التنبؤية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض، تم تحليله إلي الفرضين الفرعيين التاليين:

H2a: توجد أفضلية معنوية للمقدرة التنبؤية المقاسة بالتدفقات النقدية التشغيلية لمقياس الأداء البديل **Non-GAAP** مقارنة بالمقدرة التنبؤية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H2b: توجد أفضلية معنوية للمقدرة التنبؤية المقاسة بصافي الدخل المستقبلي لمقياس الأداء البديل **Non-GAAP** مقارنة بالمقدرة التنبؤية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

3/6 تحليل الدراسات الخاصة بالإستمرارية لصافي الربح البديل **Non-GAAP**، وصافي الدخل، واشتقاق فرض البحث الثالث

وقد عنيت القليل من الدراسات في حدود علم الطالب بالمفاضلة بين صافي الدخل والربح البديل **Non-GAAP** من حيث الإستمرارية. وقد اتفقت دراسة كل من (Bhattacharya et al., 2003; Gu & Chen, 2004; Ribeiro et al., 2019; Janin & Disle, 2020; Gee et al., 2021)، علي أن صافي الربح البديل يتصف بالإستمرارية أكثر من صافي الدخل، أو أن العناصر التي يتم استبعادها من صافي الدخل وصولاً إلي الربح البديل، تتصف بالتقلب، وعدم التكرار.

فقد عملت دراسة (Bhattacharya et al (2003) علي تحليل عينة من 1149 مشاهدة عن الأرباح البديلة الفعلية، تم جمعها من LexisNexis. وتم إجراء الدراسة في الفترة من يناير 1998 وحتى ديسمبر 2000، لتقييم المعلوماتية والإستمرارية للأرباح البديلة مقابل صافي الدخل. وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن المشاركين في السوق يرون أن الأرباح البديلة أقرب إلي الأرباح الأساسية من صافي الدخل. وأشارت الدراسة إلي ان هذه النتيجة تتماشى

مع وجهة النظر التي يتبناها مؤيدو تقارير الأرباح البديلة، بأن الربح البديل هو مقياس أوضح، وأكثر استمرارية من صافي الدخل.

وخلصت دراسة (Ribeiro et al (2019) إلي أن استمرارية الأرباح البديلة أعلى بكثير من إستمرارية صافي الدخل، مما يشير إلى أن العناصر المستبعدة من صافي الدخل مؤقتة إلى حد كبير.

وأشارت دراسة (Janin & Disle (2020) أيضا لمدي فائدة مقياس الأداء البديل للمستثمرين والتي تزيد عن صافي الدخل، وإلي جانب ما توصلت إليه الدراسة من زيادة المقدره التقييمية لمقياس الأداء البديل عن صافي الدخل، فقد توصلت أيضا إلي أن الربح البديل أفضل من صافي الدخل من حيث الإستمرارية، حيث يعمل علي استبعاد العناصر المؤقتة مثل التغيرات في القيمة العادلة، وبالتالي فإنه لديه قدرة أكبر على نقل المعلومات حول الأرباح التي يمكن لصناديق الإستثمار العقاري توزيعها في المستقبل.

واختبرت دراسة (Gee et al (2021) مدي أفضلية صافي الربح البديل من حيث الإستمرارية، عن طريق اختبار مدي إستمرارية العناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلي الربح البديل. وذلك باستخدام مؤشرات عن مدي تقلب تلك العناصر، وعدم تكرارها، وانخفاض قدرتها علي التنبؤ بالأرباح المستقبلية، والتدفقات النقدية التشغيلية، خلال فترات ربع سنوية. وتكونت عينة الدراسة من 49859 مشاهدة ربع سنوية لعينة مكونة من 4147 شركة في الفترة من عام 2003 وحتى عام 2019. وقد توصلت الدراسة من بين نتائجها إلي أنه في حالة استبعاد أثر الإنتهازية في قرارات المديرين باستبعاد العناصر غير المتكررة من صافي الدخل، فإن الإستبعادات من صافي الدخل تعتبر أكثر تقلبا من العناصر المدرجة بالمقياس البديل، وتتسم هذه العناصر بانخفاض مقدرتها التنبؤية، مما يدل علي أفضلية الربح البديل عن صافي الدخل من حيث استمراريته.

وفي ضوء الدراسات التي تم تناولها يخلص الباحث إلي أن صافي الربح البديل Non-GAAP يعمل علي استبعاد أثر العناصر غير المتكررة من صافي الدخل، للتعبير عن أداء يتصف بزيادة الإستمرارية للمقياس البديل عن صافي الدخل، واتفقت الدراسات السابقة علي

أن الربح البديل يتصف بالإستمرارية أكثر من صافي الدخل، وفي ضوء ذلك يمكن اشتقاق فرض البحث الثالث علي النحو التالي:

H3: يكون صافي الربح البديل **Non-GAAP** أكثر إستمرارية وبصورة معنوية مقارنة بصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4/6 منهجية الدراسة

يتناول الباحث في هذه الفرعية؛ الدراسة التطبيقية. ولتحقيق هذا الهدف سيتناول الفصل كل من؛ أهداف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، والإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، ونتائج اختبار فروض الدراسة وتحليلها، وذلك كما يلي:

1/4/6 أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف هذه الدراسة التطبيقية في المقام الأول؛ إختبار فروض الدراسة التي خلص إليها الإطار النظري، والتي تتناول؛ المفاضلة بين؛ صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل **Non-GAAP**، وذلك من حيث المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية ممثلاً في؛ التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية والتنبؤ بصافي الدخل المستقبلي، والإستمرارية.

2/4/6 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية (Banimahd et al., 2013; Abdallah, 2018)، في الفترة من 2016 وحتى عام 2020، وقد بلغت العينة النهائية للدراسة 135 شركة تعمل في 15 قطاعاً. وقد اعتمد الباحث في جمع بيانات الدراسة علي موقع معلومات مباشر مصر، بالإضافة إلي البيانات المنشورة علي المواقع الإلكترونية للشركات. ويوضح الجدول رقم (1) عدد ونسبة شركات عينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها.

جدول رقم (1)

عدد ونسبة شركات عينة الدراسة مقسمة وفقاً للقطاعات التي تنتمي إليها

النسبة	عدد الشركات	القطاع
4.4%	6	إتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات
13.3%	18	أغذية ومشروبات
0.8%	1	تجار وموزعون
0.8%	1	خدمات النقل والشحن
4.4%	6	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
10.4%	14	رعاية صحية وأدوية
8.9%	12	سياحة وترفيه
0.7%	1	طاقة وخدمات مساندة
22.2%	30	عقارات
1.5%	2	مرافق
7.4%	10	مقاولات وإنشاءات هندسية
2.2%	3	منسوجات وسلع معمرة
11.1%	15	مواد بناء
8.9%	12	موارد أساسية
3%	4	ورق ومواد تعبئة وتغليف
100%	135	إجمالي عدد الشركات

3/4/6 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في سبعة متغيرات، وهي؛ سعر السهم، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وصافي الدخل، ومقياس الأداء البديل (Non-GAAP)، والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وصافي الدخل المستقبلي، ومقياس الأداء البديل المستقبلي. وسيتم توصيف وقياس متغيرات الدراسة بالرجوع إلي كل فرض من فروض الدراسة علي حده كما يلي:

1/3/4/6 متغيرات فرض البحث الأول

أ- المتغير التابع:

- **سعر السهم P**، ويمثل السعر السوقي لسهم الشركة (الحناوي، 2019)، أي سعر إقبال السهم الذي تنتهي به حركة تداول البورصة تعاملاتها في نهاية كل يوم عمل (عبد الله، 2021)، ويقاس من خلال سعر السهم السوقي بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية (الحناوي، 2019؛ Clinchet al., 2018).

ب- المتغيرات المستقلة:

- **القيمة الدفترية لحقوق الملكية Book vlue**: وهي القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل سهم (Ribeiro et al (2019)، وهي عبارة عن إجمالي حقوق المساهمين مطروحا منها القيمة الدفترية لحقوق حملة الأسهم الممتازة (عبد الله، 2021). ويقاس بالقيمة الدفترية لحقوق ملكية الأسهم العادية القائمة علي عدد الأسهم العادية القائمة (Ribeiro et al., 2019)، وهي عبارة عن عدد الأسهم العادية المصدرة مخصوم منها عدد أسهم الخزينة إن وجدت (عبد الله، 2021).
- **صافي الدخل NI**: وهو عبارة عن نتيجة أنشطة وعمليات الشركة خلال فترة زمنية معينة. والتي يتم قياسها والإعتراف بها وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق (Maria &Camelia, 2015; Nishikawa et al., 2016). ويتم قياسه عن طريق استخدام البيانات المنشورة في قائمة الدخل لشركات العينة عن الفترة من عام 2016 وحتى عام 2020 (الحناوي، 2019؛ نويجي، 2019؛ خليل، 2019).
- **مقياس الأداء البديل Non-GAAP**: وهو مقياس يتم الإفصاح عنه اختياريًا، ويتم حسابه عادةً عن طريق استبعاد بعض العناصر التي تعتبر مؤقتة أو غير متكررة من صافي الدخل (Bansal et al (2013)، ويقاس من خلال استبعاد أثر مجموعة محددة من البنود غير المتكررة (بالإضافة أو بالخصم) من مقياس الأداء التقليدي (Venter et al., 2014؛ خليل، 2019).

2/3/4/6 متغيرات فرض البحث الثاني

أ- المتغيران التابعان:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية المستقبلية CFO_{it+1} : وهي رقم يعبر عن الناتج من أنشطة التشغيل لأي نشاط تجاري أي النشاط الجاري للشركة، وهو مؤشر لمدي مساهمة عمليات الشركة الأساسية في توليد تدفقات كافية لسداد الإلتزامات وأرباح المساهمين والحفاظ علي القدرات التشغيلية والقيام باستثمارات جديدة (إسماعيل، 2017). ويقاس باستخدام قيمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالقسم الأول من قائمة التدفقات النقدية للشركات، وذلك في السنة التالية لسنة قياس صافي الدخل ومقياس الأداء البديل (محمد، 2019).
- صافي الدخل المستقبلي NI_{it+1} : وهو كما تم توصيفه بالفرض الأول، ويتم قياسه عن طريق استخدام البيانات المنشورة في قائمة الدخل لشركات العينة، في السنوات التالية لسنوات القياس (الحناوي، 2019).

ب- المتغيران المستقلان:

- صافي الدخل NI : كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الأول.
- مقياس الأداء البديل $Non-GAAP$: كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الأول.

3/3/4/6 متغيرات فرض البحث الثالث

أ- المتغيران التابعان:

- صافي الدخل المستقبلي NI_{it+1} : كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الثاني.
- مقياس الأداء البديل المستقبلي $Non-GAAP_{it+1}$: وهو كما تم توصيفه بالفرض الأول، ويقاس من خلال استبعاد أثر مجموعة محددة من البنود غير المتكررة (بالإضافة أو بالخصم) من صافي الدخل (Venter et al., 2014؛ خليل، 2019)، وذلك بالسنوات التالية لسنوات القياس.

ب- المتغيران المستقلان:

- صافي الدخل NI: كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الأول.
- مقياس الأداء البديل Non-GAAP: كما تم توصيفه وقياسه بالفرض الأول.

4/6/4 نماذج التحليل الإحصائي

إستخدم الباحث؛ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات المستخدمة في نماذج الانحدار (Venter et al (2014). وسيتم قياس ثلاث خصائص للمقياس البديل وهي؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والإستمرارية. ومقارنتها بذات الخصائص لصافي الدخل، وذلك لاختبار فروض البحث الثلاثة، وذلك علي النحو التالي:

1/4/4/6 نماذج اختبار الفرض الأول، والمتعلق بالمفاضلة بين صافي الدخل والمقياس البديل Non-GAAP من حيث المقدرة التقييمية

التركيز الرئيسي لدراسات المقدرة التقييمية، هو تقييم مستوى الأهمية وقوة تفسير الأرباح والقيم الدفترية للتغير في أسعار الأسهم (Hasso, 2013).

وسيتم استخدام نموذج Ohlson 1995 لاختبار الفرض الأول H1، والمتعلق باختبار مدي افضلية المقياس البديل عن صافي الدخل (Entwistle et al., 2010; Venter et al., 2014; Misund & Osmundsen, 2015; Clinchet al., 2018; Ribeiro et al., 2019) ، وذلك كما يلي:

$$P_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 Bookval_{i,t} + \beta_2 NI_{i,t} + \epsilon_{i,t} \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

- P_{it} : سعر السهم السوقي للشركة i بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية t ,
- $Bookval_{it}$: القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل سهم للشركة i في نهاية السنة المالية t ,
- NI_{it} : صافي الدخل لكل سهم للشركة i في نهاية السنة المالية t ,
- ϵ_{it} : مصطلح للدلالة علي الخطأ للشركة i في العام t .

، وسيتم استخدام نفس النموذج باستبدال صافي الدخل NI بالمقياس البديل وذلك كما يلي:

$$P_{i,t} = \alpha_0 + \beta_1 Bookval_{i,t} + \beta_2 NONGAAP_{it} + \epsilon_{i,t} \dots\dots\dots (2)$$

حيث أن:

▪ $NONGAAP_{it}$: صافي الربح وفقاً لمقياس الأداء البديل للشركة i عن السنة الحالية t ،

وسيتم قياس المقدرة التقييمية من خلال معامل التحديد R^2 (14) لكل نموذج. و اختبار مدي معنوية الفروق، فالنموذج الذي يكون له معامل التحديد اكبر يكون ذا مقدرة تقييمية أعلى، ويلي ذلك اختبار مدي معنوية الفروق في معاملات التحديد (عبدالله، 2021؛ Weiss, 2011) نماذج اختبار الفرض الثاني بفرعيه، والمتعلق بالمفاضلة بين صافي الدخل والمقياس البديل Non-GAAP من حيث المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل المستقبلي

سيقوم الباحث بقياس المقدرة التنبؤية لكل من صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP، لاختبار فرضي الدراسة الفرعيين من الفرض الثاني H2، قياساً علي دراستي (الحوشي، 2018؛ Ribeiro et al., 2019) من خلال نماذج الانحدار التالية:

$$CFO_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (3)$$

$$CFO_{it+1} = \alpha + \beta NONGAAP_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (4)$$

$$NI_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (5)$$

$$NI_{it+1} = \alpha + \beta NONGAAP_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (6)$$

حيث:

- CFO_{it+1} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة i عن السنة التالية $t+1$ ،
- NI_{it+1} : صافي الدخل للشركة i عن السنة التالية $t+1$ ،

(14) معامل التحديد R^2 يقيس نسبة التغير في المتغير التابع المُفسرة بواسطة المتغير أو المتغيرات المستقلة، فإذا تم إجراء انحدار سعر أو عائد علي المتغيرات المحاسبية، فإن معامل التحديد R^2 يعمل علي قياس مقدار التغير في أسعار أو عوائد الأسهم، التي يتم تفسيرها بواسطة المتغيرات المحاسبية المستقلة المستخدمة في الدراسة. ومن ثم، تصبح المقدرة التفسيرية مقياساً للمقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. وغالباً ما يتم مقارنة المقدرة التفسيرية لعينات الدراسة المختلفة لاختبار مدي اختلاف المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية فيما بينها (Hasso, 2013).

▪ $NONGAAP_{it+1}$: صافي الربح وفقاً لمقياس الأداء البديل للشركة i عن السنة التالية $t+1$.

وسيتم قياس المقدرة التنبؤية من خلال معامل التحديد (R^2)، واختبار مدي معنوية الفروق في معاملات التحديد للنموذجين. فالنموذج الذي يكون له معامل تحديد أكبر يكون ذا مقدرة تنبؤية أعلى. ويلى ذلك إيجاد معنوية الفروق لمعامل التحديد للنموذجين (الحوشي, 2018 ؛ (Weiss, 2011).

3/4/4/6 نماذج اختبار الفرض الثالث، والمتعلق بالمفاضلة بين صافي الدخل والمقياس البديل Non-GAAP من حيث الإستمرارية

فسوف يقوم الباحث بقياس استمرارية كل من صافي الدخل، ومقياس الأداء البديل Non-GAAP لاختبار فرض الدراسة الثالث H3 من خلال نموذجي الانحدار التاليين:

$$NI_{it+1} = \alpha + \beta NI_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (7)$$

$$NONGAAP_{it+1} = \alpha + \beta NONGAAP_{it} + \varepsilon_{it} \dots\dots\dots (8)$$

5/4/6 الأساليب الإحصائية المستخدمة

عمل الباحث علي جمع بيانات عينة الدراسة بالإعتماد علي برنامج Microsoft Excel، ثم تم تحليل هذه البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS الاصدار رقم (25). وقد استخدم الباحث الاساليب الإحصائية التالية:

- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics لتحديد أدني قيمة، وأعلي قيمة، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة.
- إختبار ما إذا كانت بيانات عينة الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، باستخدام اختباري (Kolmogrov-Smirnov & Shapiro-Wilk). كما قام الباحث باختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة باستخدام معامل الارتباط لبيرسون.
- استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرض الدراسة الأول، لتحديد العلاقة بين صافي الدخل أو المقياس البديل، والقيمة الدفترية لحقوق الملكية كمتغيرات مستقلة، وسعر السهم كمتغير تابع.

- استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار؛ الفرض الثاني بفرعية، والفرض الثالث. لاختبار العلاقة بين صافي الدخل أو المقياس البديل كمتغيرات مستقلة، وصافي الدخل للفترة التالية أو التدفقات النقدية التشغيلية للفترة التالية كمتغيرات تابعة، واختبار العلاقة بين صافي الدخل أو المقياس البديل كمتغيرات مستقلة، وصافي الدخل للفترة التالية أو المقياس البديل للفترة التالية كمتغيرات تابعة.
- استخدام معامل التحديد (R^2) لتحديد مدى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة لتفسير التغير في المتغيرات التابعة.
- استخدام اختباري Hotelling's t Test, Steiger's Z Test، لاختبار مدى معنوية الفروق في معامل التحديد (R^2)، لفرضي الدراسة الأول، والثاني بفرعية.
- تم تحديد مستوى المعنوية (P-Value) Significance level المقبول علي أنه يساوي (0.05) أو أقل لقبول معنوية نموذج الانحدار.

6/4/6 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

إعتمد الباحث علي عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، كالوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأدني قيمة، وأعلي قيمة. حيث توفر هذه الاحصاءات وصفا شاملا لبيانات الدراسة. ويعرض الجدول رقم (2) هذه الإحصاءات الوصفية علي النحو التالي:

جدول رقم (2) الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	N	المتغير
38.076	12.168	618.580	0.035	531	P_{it}
7.452	1.200	165.788	-5.144	531	NI_{it}
7.480	1.207	150.936	-5.046	531	$NONGAAP_{it}$
17.768	9.230	317.153	0.053	531	$BOOKVAL_{it}$
4.762	0.620	43.688	-72.448	531	CFO_{it+1}
11.073	1.535	187.320	-7.631	531	NI_{it+1}
10.885	1.428	194.648	-8.231	531	$NONGAAP_{it+1}$

يتضح من الجدول رقم (2) السابق أن المتوسط الحسابي لكل من ربحية السهم، المقياس البديل Non-GAAP، والقيمة الدفترية للسهم لشركات العينة قد بلغ؛ 1.200، 1.207، 9.230 علي التوالي. أيضا فإن هناك فرقا كبيرا بين أعلي قيمة، وأدني قيمة لهذه المتغيرات،

حيث بلغ الانحراف المعياري للمتغيرات؛ 7.452، 7.480، 17.768 علي التوالي وهو أعلى من المتوسط نفسه لتلك المتغيرات. كما بلغ المتوسط الحسابي لسعر السهم 12.168، بالإضافة الي وجود فرق كبير بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لسعر السهم، لذلك بلغ الإنحراف المعياري لسعر السهم 38.076 وهو أعلى أيضاً من المتوسط الحسابي، بما يشير إلي تباين أسعار أسهم شركات العينة.

أيضا فقد بلغ المتوسط الحسابي لكل من التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، وصافي الدخل المستقبلي، والمقياس البديل Non-GAAP المستقبلي؛ 0.620، 1.535، 1.429 علي التوالي. بالإضافة إلي أن هناك فروقاً كبيرة بين أعلى قيمة وأدنى قيمة لهذه المتغيرات، مما انعكس في قيم الإنحراف المعياري لها والتي كانت؛ 4.762، 11.073، 10.885 علي التوالي، وهي أعلى من المتوسط الحسابي لهذه المتغيرات.

ويري الباحث أن نشئت قيم متغيرات عينة الدراسة، يرجع إلي أن عينة الدراسة تتكون من 531 مشاهدة تم جمعها من شركات تعمل في قطاعات مختلفة. بالإضافة إلي الظروف المختلفة التي طرأت علي البيئة المصرية خلال سنوات الدراسة، من فرض العديد من قوانين الضرائب الجديدة، وقرارات تعويم الجنية المصري، وتداعيات انتشار فيروس كورونا، وغيرها. مما أترعلي تعرض الكثير من الشركات لتقلبات في العرض والطلب الكلي، وأسعار السلع والخدمات التي تقدمها الشركات. وبالتالي يؤثر ذلك علي الأرباح والتدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، والذي ينعكس بدوره في تقلبات أسعار الأسهم.

7/4/6 نتائج اختبار الارتباط لبيرسون

قام الباحث بإجراء اختبار الارتباط لبيرسون بين كافة متغيرات الدراسة؛ المستقلة، والتابعة. حيث تساهم نتائج هذا الاختبار في تحديد مدي وجود علاقة تأثيرية بين هذه المتغيرات، وذلك قبل اجراء تحليل الانحدار. ويوضح الجدول رقم (3) مخرجات مصفوفة الارتباط لبيرسون، والتي توضح معاملات ارتباط كل متغير من متغيرات الدراسة مع باقي المتغيرات:

جدول رقم (3) مصفوفة الارتباط لبيرسون

		P _{it}	NI _{it}	Non-GAAP _{it}	BOOKVAL _{it}	CFO _{it+1}	NI _{it+1}	Non-GAAP _{it+1}
Pit	correlation	1						
	sig							
NIit	correlation	0.757	1					
	sig	0.000						
Non-GAAPit	correlation	0.911	0.914	1				
	sig	0.000	0.000					
BOOKVALit	correlation	0.892	0.838	0.886	1			
	sig	0.000	0.000	0.000				
CFOit+1	correlation	-0.143	-0.546	-0.375	-0.249	1		
	sig	0.001	0.000	0.000	0.000			
NIit+1	correlation	0.939	0.763	0.944	0.845	-0.214	1	
	sig	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000		
Non-GAAPit+1	correlation	0.938	0.804	0.964	0.856	-0.256	0.990	1
	sig	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	

يتبين من مصفوفة الارتباط السابقة بالجدول رقم (3) وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين سعر السهم وصافي الدخل، حيث بلغ معامل الارتباط (0.757) عند مستوى معنوية (0.000)، وكذلك وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين سعر السهم ومقياس الأداء البديل Non-GAAP حيث بلغ معامل الارتباط (0.911) عند مستوى معنوية (0.000). وبمقارنة معامل الارتباط في الحالتين يتضح أن علاقة الارتباط الطردية بين مقياس الأداء البديل Non-GAAP، وسعر السهم أقوى من مثلتها بين صافي الدخل وسعر السهم، وهو ما يعطي مؤشراً مبدئياً عن زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل Non-GAAP عن صافي الدخل. وذلك ما سيتم التحقق منه لاحقاً عند إجراء تحليل الإنحدار.

وأوضحت مصفوفة الارتباط أيضاً وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة متوسطة بين صافي الدخل، والتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. فقد بلغ معامل الارتباط (-0.546) عند مستوى معنوية (0.000)، في حين بلغ معامل الارتباط بين التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية ومقياس الأداء البديل Non-GAAP (-0.375) عند مستوى معنوية (0.000) أي علاقة ارتباط معنوية سالبة منخفضة. لكن يظهر أن العلاقة العكسية في حالة صافي الدخل أكبر

منها في حالة مقياس الأداء البديل Non-GAAP ، وهو ما يعطي مؤشراً مبدئياً عن زيادة العلاقة التأثيرية في حالة صافي الدخل، وبالتالي زيادة مقدرته التنبؤية عن المقياس البديل. وهو ما سيتم التحقق منه بتحليل الإنحدار.

وبتحليل معاملات الارتباط بين صافي الدخل الحالي وصافي الدخل المستقبلي، يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة. حيث بلغ معامل الارتباط (0.763) عند مستوى معنوية (0.000). إلا ان علاقة الارتباط المعنوية الموجبة كانت أقوى بين مقياس الأداء البديل Non-GAAP، وصافي الدخل المستقبلي، حيث بلغ معامل الارتباط (0.944) عند مستوى معنوية (0.000). وهو ما يدل بشكل مبدئي علي زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل. أيضاً فقد بلغ معامل الارتباط بين مقياس الأداء البديل Non-GAAP الحالي والمستقبلي (0.964) عند مستوى معنوية (0.000)، وهي علاقة ارتباط معنوية موجبة قوية، وهي أكبر منها في حالة الارتباط بين صافي الدخل الحالي وصافي الدخل المستقبلي. وهو ما يشير بشكل مبدئي إلي زيادة إستمرارية مقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل.

8/4/6 نتائج اختبار فروض البحث

يتناول الباحث فيما يلي نتائج اختبار فروض البحث، كما يلي:

1/8/4/6 نتائج اختبار الفرض الأول H1

إستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد علي نموذجي تحليل الإنحدار (1) و (2). وتم الإعتماد علي قيمة معامل التحديد (R^2)، للنموذجين، حيث أن النموذج الذي له معامل تحديد أكبر هو الأفضل (بشكل مبدئي) من حيث المقدرة التقييمية. وبعد ذلك تم اختبار مدي معنوية الفروق في معاملات التحديد للنموذجين. مع العلم أنه تم قسمة المتغيرات علي عدد الأسهم. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار الفرض الأول H1 كما يلي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار الفرض الأول H1

Model (1)				Model (2)			
	β	t Test	P-Value		β	t Test	P-Value
NI_{it}	0.032	0.883	0.378	$NONGAAP_{it}$	0.561	16.198	0.000
$BOOKVAL_{it}$	0.865	24.001	0.000	$BOOKVAL_{it}$	0.395	11.413	0.000
معامل التحديد R^2	0.796			معامل التحديد R^2	0.864		
قيمة F	1031.090			قيمة F	1671.756		
مسئوي المعنوية	0.000			مسئوي المعنوية	0.000		

يتضح من الجدول رقم (5) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (1)، (2)؛ (0.796)، (0.863) علي التوالي، وهو ما يشير بشكل مبدئي لزيادة المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل. وباختبار مدي معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، حيث كانت نتيجة احصائية Hotelling's t (-8.439)، وإحصائية Steiger's z (8.025)، وتشير تلك النتائج إلى معنوية الفروق في معاملي التحديد (R^2) بين النموذجين. وبالتالي يدل ذلك علي زيادة المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل. وبناء علي ما سبق، يتم قبول فرض الدراسة الأول.

وتتفق تلك النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات (Entwistle et al., 2010; Albring et al., 2010; Venter et al., 2014; Ribeiro et al., 2019)، في حين تختلف مع نتائج دراسة (Clinchet al., 2018). وتعتبر نتيجة اختبار فرض الدراسة الأول أمراً منطقياً. حيث أنه باستبعاد أثر العناصر غير المتكررة بطبيعتها من صافي الدخل وصولاً إلى المقياس البديل Non-GAAP، يؤدي ذلك إلى اقتراب رقم المقياس البديل من نتيجة الأعمال الأساسية والمتكررة للشركات. الأمر الذي يؤدي بدوره إلى صلاحية المقياس البديل بصورة أكبر في تقييم أداء الشركات، واقتربة بصورة أكثر من سعر السهم السوقي لها.

2/8/4/6 نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a

يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد علي نموذجي تحليل الانحدار (3) و (4). وتم الإعتماد علي قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذجين، بحيث يكون النموذج الذي له معامل تحديد أكبر هو الافضل (بشكل مبدئي) من حيث المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية. وبعد ذلك سوف يتم اختبار مدي معنوية الفروق في معاملات التحديد للنموذجين. ويوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a كما يلي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a

Model (3)			Model (4)				
	β	t Test	P-Value		β	t Test	P-Value
NI_{it}	-0.546	-15.003	0.000	$NONGAAP_{it}$	-0.375	-9.295	0.000
معامل التحديد R^2	0.298			معامل التحديد R^2	0.140		
قيمة F	225.091			قيمة F	86.401		
مستوي المعنوية	0.000			مستوي المعنوية	0.000		

يتضح من الجدول رقم (6) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوي المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلي صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلي أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (3)، (4)؛ (0.298)، (0.140) علي التوالي، وهو ما يشير إلي انخفاض المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لكلا النموذجين، مع زيادة المقدرة التنبؤية بها لصافي الدخل عنها لمقياس الأداء البديل Non-GAAP. وباختبار مدي معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، حيث كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (12.142)، وإحصائية Steiger's z (10.758)، وبما يدل علي معنوية الفروق في معاملي التحديد (R^2) بين النموذجين. وبالتالي يدل ذلك علي زيادة المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لصافي الدخل عنها لمقياس الأداء البديل Non-GAAP. وبالتالي، يتم رفض الفرض الفرعي الأول لفرض الدراسة الثاني.

ويختلف ذلك مع ما توصلت إليه دراسات Leung & Veenman, 2018; Bentley (Doyle et al., 2003; et al., 2018)، إلا أن نتيجة الفرض تتفق بشكل جزئي مع ما توصلت إليه دراسة (Sinnewe et al., 2017). وتعتبر نتيجة اختبار الفرض غير منطقية، نظراً لأن المكونات التي تتصف بالإستمرارية بالمقياس البديل، من المفترض أن تزيد مقدرتها التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية والتي ترتبط بالنشاط الأساسي للشركات. إلا أن نتيجة اختبار الفرض قد ترجع إلي العديد من العوامل التي تعرضت لها البيئة المصرية خلال فترة الدراسة من؛ تقلبات اقتصادية بسبب العديد من القرارات الإقتصادية، مثل؛ تحرير سعر الصرف، وتدايعات انتشار فيروس كورونا، وغيرها. مما أدى إلي زيادة معدل التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة، وتعرض الكثير من الشركات للخسائر خلال تلك الفترة. وهو ما يتشابه مع ما أشارت إليه دراسة (Sinnewe et al., 2017)، إلي أن ضعف المقدرة التنبؤية للمقياس البديل كان في فترة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد يرجع ذلك إلي البيئة الإقتصادية الدولية الضعيفة، بما في ذلك؛ أزمة الديون السيادية الأوروبية، وسلسلة من الكوارث الطبيعية التي أثرت على الإقتصاد الأسترالي خلال هذه الفترة الزمنية.

3/8/4/6 نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b

يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، وذلك بالإعتماد علي نموذجي تحليل الإنحدار (5) و (6). كما تم الإعتماد علي قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذجين ، حيث أن النموذج الذي له معامل تحديد أكبر هو الأفضل من حيث المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي. وبعد ذلك تم اختبار مدي معنوية الفروق في معاملات التحديد للنموذجين. ويوضح الجدول رقم (4-7) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b كما يلي:

جدول رقم (7) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b

	Model (5)			Model (6)			
	β	t Test	P-Value	β	t Test	P-Value	
NI _{it}	0.763	27.117	0.000	NONGAAP _{it}	0.944	65.750	0.000
معامل التحديد R ²	0.582			معامل التحديد R ²	0.891		
قيمة F	735.311			قيمة F	4323.101		
مستوى المعنوية	0.000			مستوى المعنوية	0.000		

يتضح من الجدول رقم (7) السابق معنوية كلا النموذجين، حيث بلغ مستوي المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير النتائج، إلى أن معامل التحديد (R²) للنموذجين (5)، (6) كان؛ (0.582)، (0.891) علي التوالي، وهو ما يشير إلى زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل عنها لصافي الدخل. وباختبار مدي معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (-44.966)، وإحصائية Steiger's z (23.349)، بما يدل علي معنوية الفروق في معاملي التحديد (R²) بين النموذجين. وبالتالي يدل ذلك علي زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل، عن صافي الدخل. وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الثاني من فرض الدراسة الثاني.

ويتفق ذلك مع دراسات (Barth et al., 2012; Bond et al., 2017; Ribeiro et al., 2019). وتعتبر نتيجة اختبار الفرض نتيجة منطقية، حيث تمثل العناصر التي تتصف بالإستمرارية بصافي الدخل المكون الأكبر في غالب الأحيان. لذلك فمن المنطقي أن يكون رقم مقياس الأداء البديل والذي يتصف بالإستمرارية، أكثر مقدرة تنبؤية بصافي الدخل المستقبلي عن صافي الدخل الحالي، والذي يحتوي بدوره علي عناصر غير متكررة، لا تصلح للتنبؤ بالأداء المستقبلي.

4/8/4/6 نتائج اختبار الفرض الثالث H3

إستهدف هذا الفرض اختبار الإستمرارية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد علي نموذجي تحليل الانحدار (7) و (8). وسيتم الإعتماد علي قيمة معامل الانحدار (β)، بحيث أنه كلما اقتربت قيمة معامل الإنحدار من الواحد، دل ذلك علي أن المتغير أكثر استمرارية. وإذا اقتربت قيمة معامل الإنحدار من الصفر، دل ذلك علي أن المتغير أقل من حيث الإستمرارية. ويوضح جدول (8) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 كما يلي:

جدول رقم (8) نتائج اختبار الفرض الثالث H3

	Model (7)			Model (8)			
	β	t Test	P-Value	β	t Test	P-Value	
NI_{it}	0.763	27.117	0.000	$NONGAAP_{it}$	0.964	83.498	0.000
معامل التحدبد R^2	0.582			معامل التحدبد R^2	0.929		
قيمة F	735.311			قيمة F	6971.962		
مسكوي المغنوبة	0.000			مسكوي المغنوبة	0.000		

يتضح من نتائج تحليل الإنحدار بالجدول رقم (8) أن المقدرة التفسيرية R^2 للنموذجين (7)، (8) كانت؛ (0.582)، (0.929) علي التوالي. أيضا فإن قيمة معامل الإنحدار لصافي الدخل ومقياس الاداء البديل كانت؛ (0.763)، (0.964) علي التوالي. وتدل النتائج علي أنه علي الرغم من زيادة معامل الإنحدار لصافي الدخل (0.763)، إلا أن معامل الإنحدار في حالة المقياس البديل (0.964) واقتربه من الواحد الصحيح يدل علي أنه يتصف بالإستمرارية بدرجة عالية أكبر من صافي الدخل، وبناء علي ذلك يتم قبول فرض الدراسة الثالث.

ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسات (Ribeiro et al., 2019; Janin & Disle, 2020; Gee et al., 2021). وتعتبر نتيجة اختبار الفرض منطقية، حيث أن طريقة احتساب المقياس البديل، والتي تعمل علي استبعاد العناصر غير المتكررة بطبيعتها من صافي الدخل، تشير إلي استمرارية العناصر المكونة للمقياس البديل، واقتربها بصورة أكبر من النشاط الأساسي والمستمر للشركات.

9/4/6 تحليل الحساسية

إعتمد الباحث في تحليل الحساسية علي إعادة تشغيل نماذج الإختبارات الأساسية في ظل تقسيم عينة الدراسة إلي عينتين فرعيتين وهما؛ عينة الشركات التي تنتمي إلي القطاعات الصناعية، وعينة الشركات التي تنتمي إلي القطاعات التجارية والخدمية. وإعادة اختبار فروض البحث (الفرض الأول H1، والفرض الثاني بفرعية H2a، H2b، والفرض الثالث H3) وذلك علي النحو التالي:

1/9/4 نتائج اختبار فروض البحث باستخدام عينة الشركات الصناعية

1/1/9/4 نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات الصناعية

إستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، مع إعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (1) و (2) وذلك باستخدام عينة الشركات الصناعية. ويوضح الجدول رقم (9) نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات الصناعية وذلك كما يلي:

جدول رقم (9)

نتائج اختبار فرض البحث الأول باستخدام عينة الشركات الصناعية

	العينة الكلبة		عينة الشركات الصناعية			العينة الكلبة		عينة الشركات الصناعية	
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)	
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value
NI _{it}	0.032	0.378	-0.043	0.303	NONGAAP _{it}	0.561	0.000	0.535	0.000
BOOKVAL _{it}	0.865	0.000	0.941	0.000	BOOKVAL _{it}	0.395	0.000	0.422	0.000
معامل التحديد R ²	0.796		0.819		معامل التحديد R ²	0.864		0.872	
قيمة F	1031.09		854.303		قيمة F	1671.756		1282.822	
مستوي المعنوية	0.000		0.000		مستوي المعنوية	0.000		0.000	

يتضح من الجدول رقم (9) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوي المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلي صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلي أن معامل التحديد (R²) للنموذجين (1)، (2)؛ (0.819)، (0.872)، علي التوالي، وهو ما يشير بشكل مبدئي إلي زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل، وباختبار معنوية الفروق

بين معاملي التحديد لنموذجي الاختبار كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (-5.963)، وإحصائية Steiger's z (5.758)، بما يدل علي معنوية الفروق في معاملي التحديد (R^2) بين النموذجين. وبناء علي ما سبق، يتم قبول فرض البحث الأول.

2/9/4/6 نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات الصناعية

يستهدف هذا الفرض إختبار المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، وذلك بإعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (3) و (4) بالإعتماد علي عينة الشركات الصناعية. ويوضح الجدول رقم (10) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات الصناعية وذلك كما يلي:

جدول رقم (10)

نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات الصناعية

	العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية			العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية	
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)	
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value
NI_{it}	-0.546	0.000	-0.564	0.000	$NONGAAP_{it}$	-0.375	0.000	-0.390	0.000
معامل التحديد R^2	0.298		0.318		معامل التحديد R^2	0.140		0.152	
قيمة F	225.091		177.113		قيمة F	86.401		67.785	
مستوي المعنوية	0.000		0.000		مستوي المعنوية	0.000		0.000	

يتضح من الجدول رقم (10) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوي المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلي صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلي أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (3)، (4)؛ (0.318)، (0.152) علي التوالي، وهو ما يشير إلي انخفاض المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لكلا النموذجين، مع زيادة المقدرة التنبؤية بها لصافي الدخل عنها للمقياس البديل. وباختبار مدي معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، حيث كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (10.571)، وإحصائية Steiger's z (9.311)، مما يدل علي وجود فروق معنوية في معاملي التحديد (R^2) بين النموذجين.

وبالتالي زيادة المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لصافي الدخل عنها للمقياس البديل. وبالتالي، يتم رفض الفرض الفرعي الأول لفرض البحث الثاني. نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b باستخدام عينة الشركات الصناعية

إستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل مقارنة بصافي الدخل، وذلك باعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (5) و (6) بالاعتماد علي عينة الشركات الصناعية. ويوضح الجدول رقم (11) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b بالاعتماد علي عينة الشركات الصناعية كما يلي:

جدول رقم (11) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b عينة الشركات الصناعية

	العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية			العينة الكلية		عينة الشركات الصناعية	
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)	
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value
N_{it}	0.763	0.000	0.766	0.000	$NONGAAP_{it}$	0.944	0.000	0.950	0.000
معامل التحديد R^2	0.582		0.587		معامل التحديد R^2	0.891		0.902	
قيمة F	735.311		539.517		قيمة F	4323.101		3500.497	
مستوي المعنوية	0.000		0.000		مستوي المعنوية	0.000		0.000	

يتضح من الجدول رقم (11) السابق معنوية كلا النموذجين، حيث بلغ مستوي المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلي صلاحية النموذجين لاختبار العلاقات محل الدراسة. كما تشير النتائج إلي أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (5)، (6) كان؛ (0.587)، (0.902) علي التوالي، وهو ما يشير إلي زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل عنها لصافي الدخل. وباختبار مدي معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (14.021)، وإحصائية Steiger's z (11.546)، بما يدل علي معنوية الفروق في معاملي التحديد (R^2) بين النموذجين. وبالتالي يدل ذلك علي زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل، عن صافي الدخل. وبالتالي يتم قبول الفرض الفرعي الثاني من فرض البحث الثاني.

4/9/4/6 نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات الصناعية

إستهدف هذا الفرض اختبار الإستمرارية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد علي إعادة تشغيل نموذجي تحليل الانحدار (7) و (8) علي عينة الشركات الصناعية. ويوضح جدول (12) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات الصناعية كما يلي:

جدول رقم (12) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات الصناعية

	العينة الكلبية		عينة الشركات الصناعية			العينة الكلبية		عينة الشركات الصناعية	
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)	
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value
NI_{it}	0.763	0.000	0.766	0.000	$NONGAAP_{it}$	0.964	0.000	0.965	0.000
معامل التحديد R^2	0.582		0.587		معامل التحديد R^2	0.929		0.931	
قيمة F	735.311		539.517		قيمة F	6971.962		5121.707	
مستوي المغنوية	0.000		0.000		مستوي المغنوية	0.000		0.000	

يتضح من نتائج تحليل الإنحدار بالجدول رقم (12) أن المقدرة التفسيرية R^2 للنموذجين (7)، (8) كانت؛ (0.587)، (0.931) علي التوالي. أيضا فإن قيمة معامل الإنحدار لصافي الدخل ومقياس الأداء البديل كانت؛ (0.766)، (0.965) علي التوالي. مما يدل علي زيادة استمرارية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل، وبناء علي ذلك يتم قبول فرض البحث الثالث.

5/9/4/6 نتائج اختبار فروض البحث باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

1/5/9/4/6 نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

إستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد علي إعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (1) و (2) وذلك باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية. ويوضح الجدول رقم (13) نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية وذلك كما يلي:

جدول رقم (13) نتائج اختبار فرض البحث الأول H1 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

	العينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية			العينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية	
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)	
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value
NI_{it}	0.032	0.378	0.331	0.000	$NONGAAP_{it}$	0.561	0.000	0.445	0.000
$BOOKVAL_{it}$	0.865	0.000	0.437	0.000	$BOOKVAL_{it}$	0.395	0.000	0.334	0.000
معامل التحديد R^2	0.796		0.478		معامل التحديد R^2	0.864		0.483	
قيمة F	1031.09		67.423		قيمة F	1671.756		68.745	
مستوى المعنوية	0.000		0.000		مستوى المعنوية	0.000		0.000	

يتضح من الجدول رقم (13) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوى المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (1)، (2)؛ (0.478)، (0.483) علي التوالي، وهو ما يشير بشكل مبدئي إلى زيادة المقدرة التقييمية للمقياس البديل عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل، وباختبار معنوية الفروق بين معاملي التحديد لنموذجي الإختبار كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (-0.400)، وإحصائية Steiger's z (0.400)، بما يدل علي عدم وجود فروق معنوية بين معاملي التحديد (R^2) للنموذجين. وبناء علي ما سبق، يتم رفض فرض البحث الأول.

2/5/9/4/6 نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

يستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية للمقياس البديل مقارنة بصافي الدخل، وذلك باعادة تشغيل نموذجي تحليل الانحدار (3) و (4) بالإعتماد علي عينة الشركات التجارية والخدمية. ويوضح الجدول رقم (14) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية وذلك كما يلي:

جدول رقم (14) نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني H2a باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

	العينة الكئبة		عينة الشركات التجارية والخدمية			العينة الكئبة		عينة الشركات التجارية والخدمية	
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)	
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value
NI _{it}	-0.546	0.000	0.682	0.000	NONGAAP _{it}	-0.375	0.000	0.680	0.000
معامل التحديد R ²	0.298		0.465		معامل التحديد R ²	0.140		0.462	
قيمة F	225.091		128.382		قيمة F	86.401		127.195	
مستوي المعنوية	0.000		0.000		مستوي المعنوية	0.000		0.000	

يتضح من الجدول رقم (14) السابق معنوية النموذجين، حيث بلغ مستوي المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.000)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقتين محل الدراسة. كما تشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول إلى أن معامل التحديد (R²) للنموذجين (3)، (4)؛ (0.465)، (0.462) علي التوالي، وهو ما يشير إلى انخفاض المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لكلا النموذجين، مع زيادة المقدرة التنبؤية بها لصافي الدخل عنها للمقياس البديل. وباختبار مدي معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، حيث كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (0.128)، وإحصائية Steiger's z (0.128)، مما يدل علي عدم وجود فروق معنوية في معاملي التحديد (R²) بين النموذجين. وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعي الأول لفرض البحث الثاني.

3/5/9/4/6 نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

إستهدف هذا الفرض اختبار المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي للمقياس البديل مقارنة بصافي الدخل، وذلك بإعادة تشغيل نموذجي تحليل الإنحدار (5) و (6) بالإعتماد علي عينة الشركات التجارية والخدمية. ويوضح الجدول رقم (15) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b بالإعتماد علي عينة الشركات التجارية والخدمية كما يلي:

جدول رقم (15) نتائج اختبار الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني H2b باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

	العينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية			العينة الكلية		عينة الشركات التجارية والخدمية	
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)	
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value
NI_{it}	0.763	0.000	0.225	0.006	$NONGAAP_{it}$	0.944	0.000	0.191	0.019
معامل التحديد R^2	0.582		0.051		معامل التحديد R^2	0.891		0.037	
قيمة F	735.311		7.926		قيمة F	4323.101		5.608	
مستوي المغفوية	0.000		0.000		مستوي المغفوية	0.000		0.019	

يتضح من الجدول رقم (15) السابق معنوية كلا النموذجين، حيث بلغ مستوي المعنوية للنموذجين؛ (0.000)، (0.019)، وهو ما يشير إلى صلاحية كلا النموذجين لاختبار العلاقات محل الدراسة. كما تشير النتائج بجدول التحليل الإحصائي رقم (15)، إلى أن معامل التحديد (R^2) للنموذجين (5)، (6) كان؛ (0.051)، (0.037) علي التوالي، وهو ما يشير مبدئياً إلى زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي لصافي الدخل عنها للمقياس البديل. وباختبار مدي معنوية الفروق بين معاملي التحديد للنموذجين، كانت نتيجة إحصائية Hotelling's t (1.631)، وإحصائية Steiger's z (1.617)، بما يدل علي عدم معنوية الفروق في معاملي التحديد (R^2) بين النموذجين. وبالتالي يتم رفض الفرض الفرعي الثاني من فرض البحث الثاني.

4/5/9/4/6 نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية
 إستهدف هذا الفرض اختبار الإستمرارية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بصافي الدخل، بالإعتماد علي إعادة تشغيل نموذجي تحليل الانحدار (7) و (8) باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية. ويوضح جدول (16) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية كما يلي:

جدول رقم (16) نتائج اختبار الفرض الثالث H3 باستخدام عينة الشركات التجارية والخدمية

	العينة الكفية		عينة الشركات التجارية والخدمية		NONGAAP _{II}	العينة الكفية		عينة الشركات التجارية والخدمية	
	Model (1)		Model (1)			Model (2)		Model (2)	
	β	P-Value	β	P-Value		β	P-Value	β	P-Value
NI _{II}	0.763	0.000	0.225	0.006		0.964	0.000	0.790	0.000
معامل التحديد R ²	0.582		0.051			0.929		0.625	
قيمة F	735.311		7.926			6971.962		246.201	
مستوي المغنوبة	0.000		0.000			0.000		0.000	

يتضح من نتائج تحليل الانحدار بالجدول رقم (16) أن المقدر التفسيرية R² للنموذجين (7)، (8) كانت؛ (0.051)، (0.625) علي التوالي. أيضا فإن قيمة معامل الانحدار لصافي الدخل ومقياس الأداء البديل كانت؛ (0.225)، (0.790) علي التوالي. مما يدل علي زيادة استمرارية مقياس الأداء البديل عن صافي الدخل، وبناء علي ذلك يتم قبول فرض البحث الثالث. وفيما يلي خلاصة نتائج اختبار فروض البحث في ظل تحليل الحساسية مقارنة بالتحليل الأساسي:

تحليل الحساسية		التحليل الأساسي	صيغة الفرض
عينة الشركات التجارية والخدمية	عينة الشركات الصناعية		
تم رفضه	تم قبوله	تم قبوله	H1: توجد أفضلية مغنوبة للمقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدرة التقييمية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية
تم رفضه	تم رفضه	تم رفضه	H2a: توجد أفضلية مغنوبة للمقدرة التنبؤية المقاسة بالدفقات النقدية التشغيلية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدرة التنبؤية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية
تم رفضه	تم قبوله	تم قبوله	H2b: توجد أفضلية مغنوبة للمقدرة التنبؤية المقاسة بصافي الدخل المسكبي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP مقارنة بالمقدرة التنبؤية لصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية
تم قبوله	تم قبوله	تم قبوله	H3: يكون صافي الربح البديل Non-GAAP أكثر استمرارية وبصورة مغنوبة مقارنة بصافي الدخل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

5/6 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية

1/5/6 نتائج البحث

1/1/5/6 نتائج اختبار فروض البحث

إهتمت الدراسة في شقها العملي، باختبار مدي أفضلية مقياس الأداء البديل Non-GAAP، عن صافي الدخل، من حيث؛ المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، والمقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي، والإستمرارية. ويمكن عرض النتائج والإجابة علي التساؤلات الواردة في مشكلة البحث علي النحو التالي:

1/1/1/5/6 نتائج اختبار فروض البحث في ظل التحليل الأساسي

حيث قام الباحث بإجراء الدراسة علي مستوي العينة الكلية، وقد أشارت نتائج الإختبارات إلي مايلي:

- قبول الفرض الأول (H1)، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي، زيادة المقدرة التقييمية لمقياس الأداء البديل Non-GAAP، عن المقدرة التقييمية لصافي الدخل.
 - رفض الفرض الفرعي الأول من فرض البحث الثاني (H2a) ، حيث تبين أفضلية صافي الدخل عن مقياس الأداء البديل Non-GAAP، من حيث المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية.
 - قبول الفرض الفرعي الثاني من فرض البحث الثاني (H2b) ، حيث أظهرت النتائج زيادة المقدرة التنبؤية بصافي الدخل المستقبلي لمقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل.
 - قبول فرض البحث الثالث (H3)، حيث أظهرت النتائج أفضلية صافي الربح البديل Non-GAAP، عن صافي الدخل من حيث الإستمرارية.
- وتعد نتائج اختبار الفرض الأول (H1)، والفرض الفرعي الثاني من الفرض الثاني (H2b)، والفرض الثالث (H3) نتائج منطقية في بيئة الاعمال المصرية؛ حيث أنه يتم استبعاد أثر العناصر غير المتكررة والتي تكون غير مرتبطة إرتباطاً مباشراً بالنشاط الأساسي للشركات من صافي الدخل المعد وفقاً للمعايير المطبقة للحصول علي المقياس البديل، وبالتالي يكون

المقياس البديل أكثر تعبيراً عن الأداء الأساسي للشركات، وبالتالي سيكون أفضل من حيث المقدرة التقييمية، والمقدرة التنبؤية، والاستمرارية. إلا أن نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول من الفرض الثاني (H2a) تعد غير منطقية، حيث أظهرت نتيجة اختبار الفرض زيادة المقدرة التنبؤية المقاسة بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لصافي الدخل عنها لمقياس الأداء البديل علي الرغم من زيادة استمرارية المقياس البديل عن صافي الدخل لاستبعاده العناصر غير المتكررة، واقتربه بصورة أكبر من الأداء التشغيلي الأساسي للشركات. إلا أنه قد يرجع السبب في هذه النتيجة إلي العديد من العوامل التي تعرضت لها البيئة المصرية خلال فترة الدراسة من التقلبات الاقتصادية نتيجة تحرير سعر الصرف، وزيادة القوانين والإلتزامات الضريبية المفروضة علي الشركات، وتداعيات انتشار فيروس كورونا مما أدى إلي زيادة معدل التدفقات النقدية الخارجة، وتعرض الكثير من الشركات للخسائر خلال تلك الفترة.

2/1/1/5/6 نتائج اختبار فروض البحث في ظل تحليل الحساسية

- حيث قام الباحث بإجراء تحليل الحساسية بتقسيم عينة الدراسة إلي عينتين فرعيتين وهما؛ عينة الشركات الصناعية، وعينة الشركات التجارية والخدمية. وقد أظهرت النتائج ما يلي:
- قبول الفرض الأول (H1)، علي مستوي الشركات الصناعية بما يتفق مع التحليل الأساسي، بينما تم رفض الفرض في حالة عينة الشركات التجارية والخدمية بما يختلف مع التحليل الأساسي.
 - رفض الفرض الفرعي الأول من فرض البحث الثاني (H2a) ، علي مستوي عينة الشركات الصناعية وعلي عينة الشركات التجارية والخدمية بما يتفق مع التحليل الأساسي.
 - قبول الفرض الفرعي الثاني من فرض البحث الثاني (H2b) في حالة عينة الشركات الصناعية بما يتفق مع التحليل الأساسي. بينما تم رفض الفرض في حالة عينة الشركات التجارية والخدمية بما يختلف مع التحليل الأساسي.
 - قبول فرض البحث الثالث (H3)، وذلك علي مستوي كل من الشركات الصناعية، و الشركات التجارية والخدمية بما يتفق مع التحليل الأساسي.

في ضوء مشكلة البحث، وأهدافه، وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج يوصي الباحث بالتوصيات التالية:-

- ضرورة أن يعمل القائمون علي وضع معايير المحاسبة المصرية، علي إضافة قائمة صافي الربح البديل Non-GAAP، إلي القوائم المالية، في شكل مشابه لقائمة الدخل الشامل. بحيث تبدأ برقم صافي الدخل، ويتم استبعاد أثر العناصر غير المتكررة منه، وصولاً إلي المقياس البديل. مع مراعاة؛ أن يتم توضيح البنود التي يتم استبعاد أثرها، وأن تتوافر تسوية بين صافي الدخل والمقياس البديل، وأن تكون تلك البنود ملزمة علي مستوى الشركات، وأن يتم تحديث تلك البنود بناء علي التغييرات التي قد تطرأ في الظروف والعوامل السياسية، والإقتصادية، والقانونية، والبيئية.
- ضرورة أن تهتم الجهات المعنية بوضع معايير المراجعة المصرية، بإضافة بنود لكيفية مراجعة المقياس البديل، والتأكد من صحة ودقة البيانات المفصح عنها، وذلك لتقليص فرص إرتكاب الأخطاء والغش. وبالتالي طمأنة مستخدمي القوائم المالية من صحة البيانات، وتمكينهم من اتخاذ القرارات المتعلقة باستثماراتهم. وأن تكون اجراءات مراجعة المقياس البديل ملزمة.
- ضرورة أن تعمل هيئة الرقابة المالية، ووزارة الإستثمار، والجهاز المركزي للمحاسبات، وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والجهات الاخرى المعنية بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر، بعقد الندوات والدورات التدريبية للتعريف بمقياس الأداء البديل، وأهميته، وكيفية قياسه، والافصاح عنه، وكيفية مراجعته.
- ضرورة إهتمام أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بمقياس الأداء البديل، وذلك لما له من أهمية كبيرة، والتي انعكست في اهتمام الجهات التنظيمية، والمستخدمين علي مستوى العالم به. وذلك بتحديث المناهج بصفة دورية علي مستوى مرحلة البكالوريوس، لتشمل المستجدات في علم المحاسبة والمراجعة. أيضاً الإهتمام بذلك المقياس من جانب مرحلة الدراسات العليا، والباحثين. وأن يكون المقياس البديل موضوعاً للعديد من المؤتمرات المحاسبية.

- ضرورة التنسيق بين هيئة الرقابة المالية، وإدارة البورصة المصرية بإنشاء قاعدة بيانات للإفصاح عن التقارير المالية للشركات. وأن يتم استخدام لغة موحدة للإفصاح (علي سبيل المثال؛ لغة XBRL) وذلك لتيسير علي الباحثين والمستخدمين في استخراج البيانات المالية بصورة أكثر دقة، وفي وقت محدود، مما يشجع علي إجراء المزيد من الأبحاث العلمية، والتوصل الي نتائج أكثر دقة.

3/5/6 مجالات البحث المستقبلية المقترحة

- بناء علي ما توصل إليه البحث من نتائج، وفي ضوء حدوده، يقترح الباحث مجموعة من مجالات البحث المستقبلية، وذلك علي النحو التالي:
- مدي أفضلية مقياس الأداء البديل Non-GAAP عن صافي الدخل - دراسة تطبيقية علي الشركات المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
 - إطار مقترح للعناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل Non-GAAP - دراسة تطبيقية علي الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة.
 - إطار مقترح للعناصر التي يتم استبعاد أثرها من صافي الدخل وصولاً إلي مقياس الأداء البديل Non-GAAP - دراسة تطبيقية علي الشركات التجارية والخدمية المقيدة بالبورصة.
 - إطار مقترح لمراجعة مقياس الأداء البديل Non-GAAP - دراسة تطبيقية علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.
 - أثر الإفصاح عن مقياس الأداء البديل علي قرارات مستخدمي القوائم المالية - دراسة تجريبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبو طالب، يحي محمد. 2016. مفهوم الدخل العادي والدخل الشامل وأثره علي الإفصاح المحاسبي. *النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية*، المجلد 26، العدد 103: 15- 23.
- إسماعيل، عصام عبد المنعم. 2017. مقدرة التدفقات النقدية التشغيلية والربح المحاسبي في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، المجلد 54، العدد 1: 1- 31.
- الحناوي، السيد محمود. 2019. تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة على منفعة المعلومات المحاسبية لربحية السهم وقيمتها الدفترية لأغراض تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، المجلد 3، العدد 3: 207- 266.
- الحوشى، محمد محمود. 2018. إختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث المحاسبية*، المجلد 5، العدد 2: 252- 305.
- خليل، محمد رضا عبد الفتاح. 2019. *إطار مقترح للقياس والإفصاح عن مقياس الأداء البديل المعد وفقاً للمبادئ المحاسبية بخلاف المقبولة قبولاً عاماً (Non-GAAP) وأثره علي تقييم المستثمرين والمحللين الماليين للأداء المالي للشركات*. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- عبد الله، ياسر محمد. 2021. تأثير الملكية العائلية للشركات على المقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة*

العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 2، العدد

1، ج 2: 383 - 474.

- محمد، أحمد محمد شوقي. 2019. مدي اختلاف المقدرتين التقييمية والتنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية - قسم المحاسبة والمراجعة*، المجلد 3، العدد 3: 1 - 56.
- نويجي، حازم محفوظ. 2019. مدي أفضلية صافي الدخل والدخل الشامل كمقياسي لأداء الشركة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية مقارنة علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة - جامعة بني سويف، العدد 1: 39 - 92.
- الجهاز المركزي للمحاسبات. 2020. *معايير المحاسبة المصرية - قرار رقم 732 لسنة 2020*. الوقائع المصرية، العدد 143 تابع (ب).

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Adams, M. T., & Meckfessel, M. D. 2021. Are all non-GAAP disclosures created equal?. *Business Horizons*, 64(1): 7- 18.
- Albring, S. M., Cabán-García, M. T., & Reck, J. L. 2010. The value relevance of a non-GAAP performance metric to the capital markets. *Review of Accounting and Finance*, 9(3): 264- 284
- Analytics, A. 2018. *Long-Term Trends In Non-GAAP Disclosures: A three-year overview*. <https://blog.auditanalytics.com/long-term-trends-in-non-gaap-disclosures-a-three-year-overview/>
- Andrejcik, D. 2017. Value Relevance of Profit or Loss and Comprehensive Income in the Slovak Republic. Open University (United Kingdom).
- Aubert, F. 2009. The relative informativeness of GAAP and pro forma earnings announcements in France. *Available at SSRN* 1414423.
- Australian Securities and Investments Commission (ASIC). 2011. *Regulatory Guide 230 – Disclosing Non-IFRS Financial Information, Australian Securities and Investments Commission*, available at: www.asic.gov.au
- Badertscher, B. A. 2011. Overvaluation and the choice of alternative earnings management mechanisms. *The Accounting Review*, 86(5): 1491- 1518.
- Bansal, N., Seetharaman, A., & Wang, X. F. 2013. Managerial risk-taking incentives and non-GAAP earnings disclosures. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 9(1): 100- 121.
- Barth, M. E., Gow, I. D., & Taylor, D. J. 2012. Why do pro forma and Street earnings not reflect changes in GAAP? Evidence from SFAS 123R. *Review of Accounting Studies*, 17(3): 526- 562.

- Bentley, J. W., Christensen, T. E., Gee, K. H., & Whipple, B. C. 2018. Disentangling managers' and analysts' non-GAAP reporting. *Journal of Accounting Research*, 56(4): 1039- 1081.
- Bhattacharya, N., Black, E. L., Christensen, T. E., & Larson, C. R. 2003. Assessing the relative informativeness and permanence of pro forma earnings and GAAP operating earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 36(1-3): 285- 319.
- Bhattacharya, N., Black, E. L., Christensen, T. E., & Mergenthaler, R. D. 2004. Empirical evidence on recent trends in pro forma reporting. *Accounting Horizons*, 18(1): 27- 43.
- Black, D. E., Black, E. L., Christensen, T. E., & Heninger, W. G. 2012. Has the regulation of pro forma reporting in the US changed investors' perceptions of pro forma earnings disclosures?. *Journal of Business Finance & Accounting*, 39(7-8): 876- 904.
- Black, D. E., & Christensen, T. E. 2009. US managers' use of 'pro forma' adjustments to meet strategic earnings targets. *Journal of Business Finance & Accounting*, 36(3-4): 297- 326.
- Black, D. E., & Christensen, T. E. 2018. Policy implications of research on non-GAAP reporting. *Research in Accounting Regulation*, 30(1): 1- 7.
- Black, D. E., Christensen, T. E., Ciesielski, J. T., & Whipple, B. C. 2018. Non-GAAP reporting: Evidence from academia and current practice. *Journal of Business Finance & Accounting*, 45(3-4): 259- 294.
- Black, D. E., Christensen, T. E., Ciesielski, J. T., & Whipple, B. C. 2021. Non-GAAP Earnings: A Consistency and Comparability Crisis?. *Contemporary Accounting Research*, 38(3): 1712- 1747.
- Black, E. L., Christensen, T. E., Kiosse, P. V., & Steffen, T. D. 2017. Has the regulation of non-GAAP disclosures influenced

- managers' use of aggressive earnings exclusions?. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 32(2): 209- 240.
- Bond, D., Czerkowski, R., Lee, Y. S., & Loyeung, A. 2017. Market reaction to non-GAAP earnings around SEC regulation. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 13(3): 193- 208.
 - Bowen, R. M., Davis, A. K., & Matsumoto, D. A. 2005. Emphasis on pro forma versus GAAP earnings in quarterly press releases: Determinants, SEC intervention, and market reactions. *The Accounting Review*, 80(4), 1011- 1038.
 - Bradshaw, M. T., & Sloan, R. G. 2002. GAAP versus the street: An empirical assessment of two alternative definitions of earnings. *Journal of Accounting Research*, 40(1): 41- 66.
 - Bray, C. 2001. SEC looking at pro forma earnings with purpose in mind. *Dow Jones Newswires*, 8. Available at: <https://www.jstor.org/stable/30243790>
 - Brown, L. D., & Sivakumar, K. 2003. Comparing the value relevance of two operating income measures. *Review of Accounting Studies*, 8(4): 561- 572.
 - Canadian Securities Administrators (CSA). 2003. CSA Staff Notice: 52-306 - Non-GAAP Financial Measures. Retrieved from *Canadian Securities Administrators website*. Available at: <http://www.osc.gov.on.ca/en/13626.htm>.
 - Canadian Securities Administrators. 2016. *CSA Staff Notice 52-306 (Revised) - Non-GAAP Financial Measures*. Available at: http://www.https://www.osc.ca/sites/default/files/pdfs/irps/csa_20160114_52-306_non-gaap.pdf
 - CFA UK. 2015. *Non-IFRS earnings and alternative performance measures: Ensuring a level playing field*. URL <https://secure.cfauk.org/>
 - Charitou, A., Floropoulos, N., Karamanou, I., & Loizides, G. 2018. Non-GAAP earnings disclosures on the face of the income statement by UK firms: The effect on market liquidity. *The International Journal of Accounting*, 53(3): 183- 202.
 - Choi, Y. S., Lin, S., Walker, M., & Young, S. 2007. Disagreement over the persistence of earnings components: evidence on the properties of

- management-specific adjustments to GAAP earnings. *Review of Accounting Studies*, 12(4): 595- 622.
- Christensen, T. E., Pei, H., Pierce, S. R., & Tan, L. 2019. Non-GAAP reporting following debt covenant violations. *Review of Accounting Studies*, 24(2): 629- 664.
 - Christensen, T. E., Gomez, E., Ma, M., & Pan, J. 2021. Analysts' role in shaping non-GAAP reporting: evidence from a natural experiment. *Review of Accounting Studies*, 26(1): 172- 217.
 - Clinch, G., Tarca, A., & Wee, M. 2018. The value relevance of IFRS earnings totals and subtotals and non-GAAP performance measures. *Available at SSRN 3178567*.
 - Committee of European Securities Regulators CESR. 2005. Recommendation on Alternative Performance Measures – CESR Recommendation 178b, *Committee of European Securities Regulators*, available at: www.cers-eu.org
 - Curtis, A. B., McVay, S. E., & Whipple, B. C. 2014. The disclosure of non-GAAP earnings information in the presence of transitory gains. *The Accounting Review*, 89(3): 933- 958.
 - Dang, S. 2017. Research on Application of Non-GAAP Financial Measures to Overseas Listed Companies. *DEStech Transactions on Social Science, Education and Human Science*, (msie).
 - Davis, A. K. 2002. The value relevance of revenue for Internet firms: Does reporting grossed-up or barter revenue make a difference?. *Journal of Accounting Research*, 40(2): 445- 477.
 - Dilla, W. N., Janvrin, D. J., & Jeffrey, C. 2013. The impact of graphical displays of pro forma earnings information on professional and nonprofessional investors' earnings judgments. *Behavioral Research in Accounting*, 25(1): 37- 60.
 - Doyle, J. T., Lundholm, R. J., & Soliman, M. T. 2003. The predictive value of expenses excluded from pro forma earnings. *Review of Accounting Studies*, 8(2-3): 145- 174.

- Entwistle, G., Feltham, G., & Mbagwu, C. 2004. Voluntary disclosure practices: The use of pro forma reporting. *Journal of Applied Corporate Finance*, 16(2-3): 73- 80.
- Entwistle, G. M., Feltham, G. D., & Mbagwu, C. 2006a. Financial reporting regulation and the reporting of pro forma earnings. *Accounting Horizons*, 20(1): 39- 55.
- Entwistle, G., Feltham, G., & Mbagwu, C. 2006b. Misleading disclosure of pro forma earnings: An empirical examination. *Journal of Business Ethics*, 69(4): 355- 372.
- Entwistle, G. M., Feltham, G. D., & Mbagwu, C. 2010. The value relevance of alternative earnings measures: a comparison of pro forma, GAAP, and I/B/E/S earnings. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 25(2): 261- 288.
- European Financial Reporting Advisory Group EFRAG. 2009. “Pro-active accounting activities in Europe: performance reporting”, *A European Discussion Paper*.
- *European Securities and Markets Authority ESMA*. 2015. Press Release ESMA/2015/1068 – ESMA Publishes Guidelines for Issuers Performance Measures, European Securities and Markets Authority, available at: www.esma.europa.eu
- *Financial Accounting Standards Board FASB*. 2001. “Proposal for a new agenda project. Reporting information about the financial performance of business enterprises: focusing on the form and content of financial statements”, available at: www.fasb.org/project/performance.pdf
- *Financial Accounting Standards Board FASB*. 2010. Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Norwalk, CT: Financial Accounting Foundation, available at: <https://www.fasb.org/>
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., & Schipper, K. 2004. Costs of equity and earnings attributes. *The accounting review*, 79(4): 967-1010.

- Frankel, R., McVay, S., & Soliman, M. 2011. Non-GAAP earnings and board independence. *Review of Accounting Studies*, 16(4): 719- 744.
- Gaber, M., Garas, S., & Lusk, E. J. 2020. Audit risk calibration: Extending the Non-GAAP SEC-Filter. *International Journal of Research in Business and Social Science* (2147-4478), 9(4): 182-195.
- Goel, S. 2012. Financial Reporting—the Old Age Tussle between Legality and Quality in Context of Earnings Management. *Procedia Economics and Finance*, 3: 576- 581.
- Golden, R. 2017. Why the FASB cares about non-GAAP performance measures. *FASB Outlook: From the Chairman’s Desk*, 1Q2017.
- Gee, K. H., Li, K., & Whipple, B. C. 2021. A Firm-Quarter Measure of Non-GAAP Exclusion Persistence. *Available at SSRN* 3825314.
- Guillamon-Saorin, E., Isidro, H., & Marques, A. 2017. Impression management and non-GAAP disclosure in earnings announcements. *Journal of Business Finance & Accounting*, 44(3-4): 448-479.
- Gu, Z., & Chen, T. 2004. Analysts’ treatment of nonrecurring items in street earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 38: 129-170.
- Hassan, S. 2019. *Non-GAAP Financial Measures: Evidence From Canada* (Doctoral dissertation, Ryerson University).
- Hasso, T. 2013. *Family Ownership and the Value-relevance of Accounting Information* (Doctoral dissertation, Bond University).
- Heflin, F., & Hsu, C. 2008. The impact of the SEC's regulation of non-GAAP disclosures. *Journal of Accounting and Economics*, 46(2-3): 349- 365.
- Hitz, J. M. 2010. Press release disclosure of ‘pro forma’ earnings metrics by large German corporations—Empirical evidence and regulatory recommendations. *Accounting in Europe*, 7(1): 63- 86.
- Hiltzik, M. 2016. “*Silicon valley nightmare: SEC wants to crack down on screwball accounting gimmicks*”, available at:

<https://www.latimes.com/business/hiltzik/la-fi-hiltzik-silicon-valley-accounting-snap-htmlstory.html>

- Ibrani, E. Y., Faisal, F., & Handayani, Y. D. 2019. Determinant of non-GAAP earnings management practices and its impact on firm value. *Cogent Business & Management*, 6(1), 1666642:1- 17.
- International Accounting Standards Board (IASB). 2008. Preliminary Views on Financial Statement Presentation, *Discussion Paper*, IASB, London.
- *IFAC*. 2014. Developing and reporting supplementary financial measures - Definition, principles and disclosures.
- *International Accounting Standards Board*. 2017. Disclosure Initiative-Principles of Disclosure.
- *International Accounting Standards Board* (IASB). 2018. Conceptual Framework for Financial Reporting.
- *International Organization of Securities Commission (IOSCO)*. 2002. Cautionary Statement Regarding Non-GAAP Results Measures, International Organization of Securities Commission, available at: www.iosco.org
- Isidro, H., & Marques, A. 2013. The effects of compensation and board quality on non-GAAP disclosures in Europe. *The International Journal of Accounting*, 48(3): 289- 317.
- Isidro, H., & Marques, A. 2015. The role of institutional and economic factors in the strategic use of non-GAAP disclosures to beat earnings benchmarks. *European Accounting Review*, 24(1), 95- 128.
- Janin, R., & Disle, C. 2020. The Value Relevance of Non-GAAP Earnings: The Case of EPRA Earnings for European Real Estate Investment Trusts (REITS). *Available at SSRN 3647366*.
- Jennings, R., & Marques, A. 2011. The joint effects of corporate governance and regulation on the disclosure of manager-adjusted

- non-GAAP earnings in the US. *Journal of Business Finance & Accounting*, 38(3-4): 364- 394.
- Johnson, A., Percy, M., Stevenson-Clarke, P., & Cameron, R. 2014. The Impact of the Disclosure of Non-GAAP Earnings in Australian Annual Reports on Non-Sophisticated Users. *Australian Accounting Review*, 24(3): 207- 217.
 - Johnson, W. B., & Schwartz Jr, W. C. 2005. Are investors misled by “pro forma” earnings?. *Contemporary Accounting Research*, 22(4), 915- 963.
 - Jorion, P., Shi, C., & Zhang, S. 2009. Tightening credit standards: the role of accounting quality. *Review of Accounting Studies*, 14(1): 123- 160.
 - Kolev, K., Marquardt, C. A., & McVay, S. E. 2008. SEC scrutiny and the evolution of non-GAAP reporting. *The Accounting Review*, 83(1): 157- 184.
 - Kothari, S. P. 2001. Capital markets research in accounting. *Journal of accounting and economics*, 31(1-3): 105- 231.
 - **KPMG**,. 2010. Underlying profits report FY10, Audit (KPMG, Melbourne).
 - **KPMG**,. 2016. **KPMG’s review of 30 ASX200 companies for non-IFRS performance measures in 2015 Annual Reports**. Available at: <https://assets.kpmg/content/dam/kpmg/pdf/2016/05/review-non-ifrs-performance-measures-asx200-february-2016.pdf>
 - Kyung, H., Lee, H., & Ng, J. 2016. *Does Non-GAAP Earnings Disclosure Improve the Quality of GAAP Earnings? Evidence from the Recognition of Goodwill Impairment Losses*. Working Paper.

- Laurion, H. 2020. Implications of Non-GAAP earnings for real activities and accounting choices. *Journal of Accounting and Economics*, 70(1), 101333.
- Leung, E., & Veenman, D. 2018. Non-GAAP earnings disclosure in loss firms. *Journal of Accounting Research*, 56(4): 1083- 1137.
- Lougee, B. A., & Marquardt, C. A. 2004. Earnings informativeness and strategic disclosure: An empirical examination of “pro forma” earnings. *The Accounting Review*, 79(3): 769- 795.
- Malone, L., Tarca, A., & Wee, M. 2016. IFRS non-GAAP earnings disclosures and fair value measurement. *Accounting & Finance*, 56(1): 59- 97.
- Maria, G., & Camelia, M. 2015. Comprehensive Income Reporting by Listed Companies on the Bucharest Stock Exchange. Econometric Study. Ovidius University Annals, *Series Economic Sciences*, 15(1).
- Marques, A. 2006. SEC interventions and the frequency and usefulness of non-GAAP financial measures. *Review of Accounting Studies*, 11(4): 549- 574.
- Marques, A. 2010. Disclosure strategies among S&P 500 firms: Evidence on the disclosure of non-GAAP financial measures and financial statements in earnings press releases. *The British Accounting Review*, 42(2): 119- 131.
- Marques, A. 2017. Non-GAAP earnings: International overview and suggestions for future research. *Meditari Accountancy Research*, 25(3):318- 335.
- McVay, S. E. 2006. Earnings management using classification shifting: An examination of core earnings and special items. *The Accounting Review*, 81(3): 501- 531.
- Misund, B., & Osmundsen, P. 2015. The value-relevance of accounting figures in the oil and gas industry: Cash flows or

- accruals. *Petroleum Accounting and Financial Management Journal*, 34(2): 90- 110.
- Mulford, C. W. and Comiskey, E. E. 2002. The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices (*New York: John Wiley*).
 - Nichols, N. B., Gray, S. J., & Street, D. L. 2005. Pro Forma adjustments to GAAP earnings: Bias, materiality, and SEC action. *Research in Accounting Regulation*, 18: 29- 52.
 - Nishikawa, I., Kamiya, T., & Kawanishi, Y. 2016. The definitions of net income and comprehensive income and their implications for measurement. *Accounting Horizons*, 30(4): 511- 516.
 - O'hlanon, J. F., & Pope, P. F. 1999. The value-relevance of UK dirty surplus accounting flows. *The British Accounting Review*, 31(4): 459- 482.
 - Ohlson, J. A. 1995. Earnings, book values, and dividends in equity valuation. *Contemporary accounting research*, 11(2): 661- 687.
 - Parrino, R. J. 2016. New compliance guidance by SEC staff signals increased scrutiny of non-GAAP financial measures. *Journal of Investment Compliance*, 17(4): 23- 33.
 - Parrino, R. J. 2019. Bringing order to non-GAAP financial measures: SEC sues to enforce "equal-or-greater-prominence" requirement. *Journal of Investment Compliance*, 20(4): 51- 57.
 - Phillips Jr, T. J., Luehlfing, M. S., & Vallario, C. W. 2002. Hazy reporting. *Journal of Accountancy*, 194(2): 47- 53.
 - Pitt, H. (2001). Remarks before the AICPA governing council. *Miami Beach, FL*.
 - *PricewaterhouseCoopers*. 2007. Presentation of Income Under IFRS: Flexibility and Consistency Explored.
 - Rahman, A. 2016. Inconsistencies and Composition, and the Value Relevance of Non-GAAP Earnings of Red Chip Companies. In *American Accounting Association. American Accounting Association (AAA)*.
 - Ramli, I. 2018. The Relevant Value of Accounting Information on the Adoption of the IFRS in the Capital Market: Evidence in the Indonesian Banking Industry. In *State-of-the-Art Theories and Empirical Evidence. Springer, Singapore*: 107- 125.

- Ribeiro, A., Shan, Y., & Taylor, S. 2019. Non-GAAP earnings and the earnings quality trade-off. *Abacus*, 55(1): 6- 41.
- Schiff, A. I., & Schiff, J. B. 2003. In search of a pro forma earnings standard. *Management Accounting Quarterly*, 5(1), 40.
- *Securities and Exchange Commission (SEC)*. 2001. Cautionary Advice Regarding the Use of "Pro Forma" Financial Information in Earnings Releases No. 33-8039, 34-45124, FR-59. Retrieved from <https://www.sec.gov/rules/other/33-8039.htm>.
- *Securities and Exchange Commission (SEC)*. 2003, Conditions for Use of Non-GAAP Financial Measures. available at: <https://www.sec.gov/rules/final/33-8176.htm>
- Seetharaman, A., Wang, X., & Zhang, S. 2014. An empirical analysis of the effects of accounting expertise in audit committees on non-GAAP earnings exclusions. *Accounting Horizons*, 28(1): 17- 37.
- Sinnewe, E., Harrison, J. L., & Wijeweera, A. 2017. Future Cash Flow Predictability of Non-IFRS Earnings: Australian Evidence. *Australian Accounting Review*, 27(2): 118- 128.
- *South African Institute of Chartered Accountants (SAICA)*. 2004. Circular 7/2004: Status and Effective Dates of Statements of Generally Accepted Accounting Practice (GAAP) and Interpretations of Statements of GAAP, Johannesburg, SAICA.
- *Standard & Poor's* 2002. Standard & Poor's Core Earnings Technical Bulletin, available at: https://nanopdf.com/download/standard-amp-poors-core-earnings-technical-bulletin_pdf
- Turner, L.E. 2000. "Remarks to the 39th annual corporate counsel institute", available at: www.sec.gov/news/speech/spch418.htm
- Venter, E. R., Emanuel, D., & Cahan, S. F. 2014. The value relevance of mandatory non-GAAP earnings. *Abacus*, 50(1): 1- 24.
- Wang, G. 2014. The presentation arrangements of pro forma earnings disclosures: Managerial incentives and market responses. *Accounting and Finance Research*, 3(3): 27- 42.
- Weil, J. 2001. Companies pollute earnings reports leaving p/e ratios hard to calculate. *The Wall Street Journal*, 21.
- Weiss, B.A. 2011. Hotelling's t Test and Steiger's Z test calculator [Computer software] Available from <https://blogs.gwu.edu/weissba/teaching/calculators/hotellings-t-and-steigers-z-tests/>

- Wieland, M. M., Dawkins, M. C., & Dugan, M. T. 2013. The differential value relevance of S&P's core earnings versus GAAP earnings: the role of stock option expense. *Journal of Business Finance & Accounting*, 40(1-2): 55- 81.
- Zhang, H., & Zheng, L. 2011. The valuation impact of reconciling pro forma earnings to GAAP earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 51(1-2): 186- 202.